العدد السابع عشر لنشرة المراقب الانتخابي لشهر كانون الثاني/يناير 2008

مدخل العدد السابع عشر

تناول العدد السابع عشر من نشرة المراقب الانتخابي لشهر كانون ثاني ، كل ما تم من استحقاقات انتخابية في العالم العربي خلال عام 2007 على المستوى البلدي والنيابي والرئاسي والاستفتاء الرئاسي ، كما وتناول الانتخابات النقابية " الصحفية " والجامعية والتصويت على التعديلات الدستورية وكل ماعني بالدعوة لتغيير القانون الانتخابي الذي يحكم العملية الانتخابية في بعض الاقطار العربية .

تحدث الفصل الاول من النشرة عن الاردن والذي نال عبر عام 2007 استحقاقين وهما الانتخابات البلدية في الحادي والثلاثين من تموز والنيابية في العشرين من تشرين الثاني ، اذ افرزت الانتخابات النيابية برلمان جديد ضم نواب سابقون وجدد وسبع نساء فازت واحد منهن فقط بالتنافس.

في حين تناول الفصل الثاني الحراك الانتخابي في الجزائر، الذي نال استحقاقين خلال العام المنصرم ، أولهما التشريعي وثانيهما البلدي ، وسط مقاطعة جماهيرية واسعة ونسب مشاركة ضعيفة ونتائج متوقعة.

وتمثل الوضع في العراق في حيز الحراك الانتخابي لعام 2007 بالمطالبات الملحة لاجراء انتخابات مبكرة من قبل اطراف سياسية عديدة، أذ كان من المفترض ان ينال العراق مع نهاية العام استحقاق الانتخابات المحلية لـ 18 محافظة إلا ان ذلك الاستحقاق قد أجل، كما وتم الانتهاء من الاعلان عن تشكيلة اللجنة العليا لمفوضية الانتخابات، هذا كان مضمون الفصل الثالث من النشرة .

وقد جرت الانتخابات التشريعية المغربية في السابع من أيلول بعد صراعات امتدت لإشهر سبقت الاستحقاق حول القانون الذي ينظم العملية الانتخابية ، وأتسمت هذه الدورة الانتخابية والتي كانت الثانية في عهد الملك محمد السادس ، بأنها الاولى في السماح بالرقابة الدولية والمحلية بمشاركة 50 مراقباً أجنبياً ، اوجز اهم احداث هذا الاستحقاق الفصل الرابع من نشرة المراقب الانتخابي .

في الفصل الخامس تم الحديث عن انتخابات مجلس الشورى العماني لدورته السادسة في السابع والعشرين من تشرين أول، تنافس فيها 632 مرشحاً بينهم 21 امرأة لم تتمكن ولا واحدة منهم رغم اقبالهن الواسع على التصويت، في نيل أي مقعد لمجلس تمتد ولايته الى اربع سنين قادمة (2011 – 2008).

أما الحراك الانتخابي في فلسطين عبر عام 2007 فلقد تمثل بالنقاشات لاقرار قانون انتخابي جديد يعتمد التمثيل النسبي الكامل وبالدعوة لاجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة ، فكان من نصيب الفصل السادس من النشرة .

وقد عاش لبنان عبر الايام الاخيرة لعام 2007 فراغاً رئاسياً جراء عدم توافق الفرقاء على تحديد من هو الرئيس الذي سيخلف لحود لرئاسة الجمهورية ، وهكذا فأن هذا العام شهد الكثير من التأجيل حيال حسم الاستحقاق الرئاسي، وفي ايلول جرى نيل استحقاق الانتخابات النيابية الفرعية لملء مقعدين شاغرين ، كل ذلك تناوله الفصل السابع من النشرة .

في الفصل الثامن تم تناول الاحداث في موريتانيا في مجال الحراك الانتخابي حيث عاشت موريتانيا عبر عام 2007 مخاض عسير للخروج من المرحلة الانتقالية التي احتوتها منذ عام 2005 حيث الانقلاب الرئاسي على حكومة معاوية ولد الطايع ، فبعد الانتهاء من تجربة انتخابات المجلس النيابي عام 2006 نال الموريتانيون استحقاقي انتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات الرئاسية، لتطوى صفحة العسكر وتبدأ حياة سياسية مدنية.

الفصل التاسع كان من نصيب سوريا ، اذ شهد عام 2007 في حيز الحراك الانتخابي السوري الكثير من التحركات المتمثلة بالاستفتاء الرئاسي والانتخابات التشريعية والمحلية.

قطر واستحقاق المجالس البلدية كان مادة الفصل العاشر من النشرة حيث انتخب القطريون في الاول من نيسان أعضاء المجالس البلدية في ثالث اقتراع من نوعه تشهده البلاد منذ 1999 وفي 29 دائرة انتخابية ، حيث تنافس 118 مرشحا بينهم ثلاث نساء – بدل ست في الانتخابات الماضية– لشغل 29 مقعدا على مدى السنوات الأربع القادمة.

في الفصل قبل الاخير، الحادي عشر ، تم ايجاز مجمل الحراك الانتخابي في مصر بدء من التصويت على التعديلات الدستورية ومروراً بانتخابات الشورى وانتخابات نقابة الصحفيين والانتخابات الجامعية وانتهاءاً بالتجديد لمبارك لرئاسة الحزب الوطني الحاكم والتهيؤ للانتخابات المحلية.

الفصل الثاني عشر والاخير من نشرة المراقب الانتخابي تم ايجاز نشاطات الشبكة العربية لمراقبة الانتخابات خلال عام 2007 والتي تنوعت مابين اقامة دورات تدريبية حول مراقبة الانتخابات في عدد من الاقطار العربية او باصدار كتاباً عن النظم الانتخابية في العالم او باعداد فرقها الرقابية تقارير اولية حول بعض الاستحقاقات الانتخابية التي جرت خلال العام المنصرم .

الفصل الاول: الجزائر: انتخابات تشريعية وبلدية

نال الجزائر استحقاقين خلال عام 2007 ، الاستحقاق التشريعي والبلدي ، وسط مقاطعة جماهيرية واسعة ونسب مشاركة ضعيفة .

– الانتخابات التشريعية : جرت الانتخابات التشريعية في السابع عشر من ايار.
أختتام الحملات الانتخابية: اختتمت منتصف ليل الاثنين السادس عشر من آيار حملة الانتخابات التشريعية الجزائرية وسط توقعات بفوز حزب جبهة التحرير الوطني بأغلبية المقاعد وشارك في الحملة التي امتدت علي مدار 19 يوما 24 حزبا و102 قائمة حرة يمثلهم أكثر من 12 ألف مرشح سيتنافسون علي 389 مقعدا سيطرت علي برامجهم ودعاياتهم الانتخابية الوعود بالقضاء علي الارهاب وتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل.

يوم الانتخاب : توجه الجزائريون في السابع عشر من آيار إلى صناديق الاقتراع ، لانتخاب برلمان هو الرابع منذ دخول البلاد التعددية السياسية عام 1989، والثامن منذ استقلالها عن فرنسا عام 1962. ويخوض هذه الانتخابات، التي يتوقع أن تكون نسبة المشاركة فيها قليلة، 12 ألف مترشح، ينتمون إلى 24 حزبا سياسيا وبعض القوائم الحرة.

النتائج : استمرار هيمنة الائتلاف الرئاسي رغم تقلص عدد مقاعده بالبرلمان الجديد ابقت نتائج الانتخابات العامة على الخارطة السياسية كما كانت عليه منذ 1992 بتربع حزب جبهة التحرير الوطني علي اغلبية المقاعد وحلول حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي يقوده احمد اويحيي وحركة مجتمع السلم التي يقودها ابو جرة سلطاني في المرتبتين الثانية والثالثة علي التوالي بما يؤهلها لمواصلة ائتلافها الحكومي .

واحتفظ الائتلاف الحاكم في الجزائر بالأغلبية المطلقة وسط مشاركة ضعيفة، بينما أعلنت مصادر إعلامية أن السلطات الجزائرية اعتقلت الزعيم الإسلامي علي بلحاج وفازت الأحزاب الثلاثة المشاركة في الائتلاف الرئاسي في المجلس الشعبي الوطني (البرلمان) بـ249 مقعدا من أصل 389 حسب النتائج الرسمية التي أعلنها الجمعة وزير الداخلية يزيد زرهوني.

وتصدرت جبهة التحرير الوطني التي يتزعمها رئيس الوزراء عبد العزيز بلخادم النتائج بـ136 مقعدا رغم أنها فقدت 38 مقعدا بالمقارنة مع 2002 وتلا الجبهة حزب التجمع الوطني الديمقراطي (ليبرالي) الذي يرأسه رئيس الحكومة السابق أحمد أويحيى بـ61 مقعدا، ثم الحزب الإسلامي حركة مجتمع السلم بـ52 مقعدا وقد يؤدي هذا التغيير في النتائج داخل الائتلاف الرئاسي إلى إعادة توزيع حقائب الحكومة المقبلة، مما سيقلل نصيب جبهة التحرير الوطني.

وحصل حزب العمال (يساري راديكالي) بزعامة لويزة حنون على 26 مقعدا وأصبح أول قوة سياسية ممثلة في المجلس بعد أحزاب التحالف الرئاسي أما التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (علماني) الذي يرأسه سعيد سعدي، فقد نال 19 مقعدا.

وسجلت هذه الانتخابات مشاركة ضعيفة حيث بلغت نسبة من صوتوا فيها حوالي 35%، مقابل نسبة 46% التي سجلت في انتخابات عام 2002ويقول محللون سياسيون إن نسبة المشاركة في هذه الانتخابات هي أدنى نسبة منذ أول انتخابات تجري على أساس التعددية الحزبية عام 1990وتعد انتخابات أمس الخميس ثالث انتخابات برلمانية تجري في الجزائر منذ إلغاء نتائج انتخابات عام 1992 التي كان من المرجح أن تفوز بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة.

– الانتخابات المحلية : جرت الانتخابات المحلية في (التاسع والعشرين من تشرين الثاني) .

نسبة المشاركة : 96 ر43 بالمائة للمجالس البلدية و 26 ر43 بالمائة للولائية.

النتائج : فاز حزب جبهة التحرير الحاكم ، بأغلبية مقاعد مجالس البلديات والمحافظات الـ1541 اثر النتائج الأولية المعلن عنها ، وحل الحزب العلماني " التجمع الديمقراطي" ثانياً، بينما حقق الحزب الصغير " الجبهة الوطنية الجزائرية" مفاجأة بانتزاعه المركز الثالث، وشهد الاقتراع اول امس الاول تراجعا واضحا للإسلاميين، وكذلك أقدم حزب معارض في الجزائر، وهو "القوى الاشتراكية" الذي جاء متأخرا في سلم الترتيب العام، مع غريمه المباشر " التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية".

وجاءت نتائج الانتخابات المحلية التعددية الرابعة في تاريخ الجزائر عادية، عدا الارتفاع النسبي في نسب المشاركة الشعبية، حيث أعلنت السلطات عن بلوغ النسبة حدود 44،09%، علماً أن الانتخابات التشريعية في 17 مايو/ايار الماضي، شهدت أضعف نسبة تصويت وهي 36،51%، لكن متابعين عديدين شككوا في النسبة الرسمية المعلنة، ورأوا على أنها "تعكس رأي الأقلية، وإصرارها على الاستمرار في حكم الأغلبية".

وحصلت جبهة التحرير على 42،1 مقعد بلدي، وبأغلبية مطلقة في 161 مجلسا ولائيا، وعادت الى الحزب الذي يتزعمه رئيس الحكومة عبدالعزيز بلخادم نسبة 30،5% من مجموع الأصوات، بينما نال منافسه "التجمع الديمقراطي" 3426 مقعدا بنسبة أصوات فاقت 26%. وبفارق معتبر، حازت "الجبهة الوطنية الجزائرية" 1578 مقعدا بنسبة 11،29% من الأصوات، وكانت المفاجأة استمرار تراجع حركة مجتمع السلم، العضو في الائتلاف الحاكم، ولم يشفع لها نيلها الأغلبية في 16 بلدية، إذ اكتفت بنسبة لم تتعد 10،69%، من الأصوات في 1495 مقعدا بلديا، ولم يبرز حزب العمال اليساري في أول مشاركة له في الانتخابات المحلية، وارتضى فوزا محدودا ب 958 مقعدا فحسب، بنسبة 6،85% من الأصوات، ما طرح استفهامات حول انحسار شعبية الحزب في الاشهر الأخيرة.

وخطف الحزبان الأمازيغيان المعارضان، القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، الأضواء على طريقتهما اثر تدحرجهما الى الصفين السادس والسابع، وعدم تمكنهما من تجاوز امتداداتهما الى خارج معقلهما التقليدي في منطقة القبائل، فقد حصل الاول على 566 مقعداً بلدياً، بنسبة لم تتعد 4،05%، ونال الثاني 605 مقاعد بنسبة 4،33% من الأصوات.

واللافت هو التراجع الواضح للإسلاميين، مثل المستقلين، إذ حلت حركة الإصلاح كما "النهضة" في الأخير، مع المستقلين الذين لم يكرروا سيناريو الانتخابات التشريعية الأخيرة التي مثلوا فيها حصانا اسود، حيث لم تتجاوز حصة مرشحيهم سقف 542 مقعدا بلديا بنسبة اصوات ضعيفة (3،88%)، فيما طرأت تغييرات طفيفة على حصص الأحزاب المجهرية وقوائم الائتلاف الـ 25.

الفصل الثاني: الاردن : مابين الاستحقاقين ... البلدي والنيابي

نال الاردن عبر عام 2007 استحقاقين وهما الانتخابات البلدية في الحادي والثلاثين من تموز والنيابية في العشرين من تشرين الثاني مابين مقاطعة الاسلاميين في الاستحقاق الاول والمشاركة في الثاني ، وجاءت النتائج على عكس ماتوقع الكثيرون ، افرز كلا الاستحقاقين وقائع جديدة على الساحة الأردنية.

*الانتخابات البلدية:

الترشح : أمتدت مدة الترشيح للانتخابات البلدية من 22 – 24 تموز وهو آخر يوم لإصدار حكم رئيس محكمة الاستئناف في القضايا المرفوعة أمام محكمة الإستئناف للطعن في الأسماء التي تم تسجيلها في المناطق الإنتخابية للإنتخابات البلدية في 93 منطقة إنتخابية وتم نشر أسماء الناخبين على شبكة الانترنت لأول مرة في تاريخ الإنتخابات البلدية للتسهيل على الناخبين ليتمكن كل ناخب وناخبة من معرفة مكان الانتخاب والصندوق الذي سيقترع فيه وقد أغلق باب الترشيح حيث وصل عدد المسجلين إلى 1.906 مليون شخص، منهم حوالي نصف مليون وثلاثة آلاف سجّلوا لانتخابات أمانة عمان ووصل مجموع الذكور المسجلين بالانتخابات البلدية إلى 978,594 ألف شخص، فيما كان عدد المسجلين من الإناث 926,419 ألف امرأة.

الجداول : الجداول النهائية التي جرت وفقها الانتخابات البلدية كانت جاهزة تماما بعد أن مرت بجميع مراحلها القانونية وأخذت صيغتها النهائية.

آليات الإنسحاب: عالج قانون الإنتخاب رقم 14 لسنة 2007 في مادته رقم ــ 17 ب آليات الانسحاب والتي تنص على: (يجوز للمرشح أن ينسحب قبل اليوم المعين للإقتراع بإشعار خطي لرئيس الإنتخاب) ، كما عالجت المادة ــ 19 أ الفوز بالتزكية في رئاسة وعضوية المجالس البلدية وبالنص التالي: (إذا انقضت مدة

الترشيح ولم يزد عدد الأعضاء المطوب انتخابهم عن العدد المطلوب يعلن رئيس الإنتخاب أنهم فازوا بالتزكية ويرسل تقريرا خطيا بذلك للوزير).

سماتها :

* محدودية وضعف مشاركة الاحزاب السياسية .

* انخفاض عدد مرشحي الحركة الاسلامية مقارنة مع انتخابات البلدية عام 1999وعزت مصادر حزبية واسلامية ضعف المشاركة لقانون البلديات المعدل واعتماد الصوت الواحد للمرشح الذي يعيق بناء تحالفات وكتل الى جانب نظام تقسيم الدوائر الانتخابية في اغلب المدن والبلديات والاستهداف الحكومي للحركة الاسلامية.

النتائج : أعلن عن نتائج الانتخابات البلدية بعد يوم واحد من الاقتراع الذي أستكمل في 6 مناطق لمجلس امانة عمان يوم الاول من آب ، وقد بلغت نسبة المشاركة 51% وهي النسبة القانونية المفترضة لنجاح العملية الانتخابية .

* الانتخابات النيابية : جرى الاستحقاق النيابي في موعده المحدد (العشرين من تشرين الثاني) بمنافسة 885 مرشحاً ومرشحة على 110 مقعداً ، ضم البرلمان الجديد (28) نائباً سابقاً و(7) نساء فازت واحد فقط بالتنافس عن محافظة مأدبا ، اما حصة جبهة العمل الاسلامي فكانت اقل بالنصف عن الدورة السابقة .

اعداد الناخبين : تكشف مقارنة رقمية حول الانتخابات النيابية بين عامي 2003 و2007 تراجعا ملحوظا في أعداد الناخبين في دوائر ذات كثافة انتخابية عالية وزيادة في دوائر أخرى ذات كثافة أقل وبلغ عدد الناخبين المسجلين للانتخابات مليونين و456052 ناخبا، فيما كان عددهم في الانتخابات السابقة (2003) مليونين و325496 ناخبا ومن أصل مجموع المقترعين، بلغ عدد النساء مليونا و276129 ناخبة بما يعادل 52% من العدد الإجمالي، فيما بلغ عدد الناخبين من الرجال مليونا و1179923 ناخبا اي ما يعادل 48% من العدد الإجمالي.

اعداد المرشحين : انتهت السبت (السابع عشر من تشرين الثاني) المهلة التي نص عليها قانون الانتخاب لانسحاب مرشحي الانتخابات النيابية لمجلس النواب الخامس عشر الراغبين بذلك، حيث يسمح القانون بانسحاب من يرغب من المرشحين قبل 72 ساعة من موعد يوم الاقتراع الذي صادف الثلاثاء (العشرين من تشرين الثاني ووفق مصادر رسمية فانه وبعد انسحاب عدد من المرشحين بلغ العدد النهائي للمرشحين 889 مرشحاً ومرشحة بينهم 201 سيدة وكانت طلبات الانسحاب قد بلغت 99 طلباً.

النسب النهائية للاقتراع في العاصمة والمحافظات: بلغت النسبة المئوية لعملية الاقتراع في كافة الدوائر الانتخابية في المملكة كالتالي : بلغت نسبة الاقتراع العامة في محافظة العاصمة بعد اغلاق الصناديق 46،04

بالمئة وكانت على النحو التالي :الدائرة الاولى: 61،49 بنسبة 35 بالمائة الدائرة الثانية 64،228 بنسبة 32 بالمئة الدائرة الثالثة 81،547 بنسبة 49 بالمئة الدائرة الرابعة 88،937 بنسبة 68 بالمئة الدائرة الخامسة 53،205 بنسبة 43 بالمئة الدائرة السادسة 51،694 بنسبة 58 بالمئة الدائرة السابعة 18،888 بنسبة 67 بالمئة اربد: النسبة العامة 60،996 % توزعت كالتالي: الدائرة الاولى 47،855% الدائرة الثانية 64،171 % الدائرة الثالثة 71،450 % الدائرة الرابعة 76،308 % الدائرة الخامسة 69،468 % الدائرة السادسة 66،463 % الدائرة السابعة 66،749 % الدائرة الثامنة 73،038 % الدائرة التاسعة 71،765 % عجلون : النسبة العامة 5،77% توزعت كما يلي: الدائرة الاولى 76 % الدائرة الثانية"كفرنجة" 79،20% جرش : نسبة الاقتراع في المحافظة 70،65% المفرق: الدائرة الاولى ــ القصبة 69،6 % .دائرة بدو الشمال 79% .الزرقاء: النسبة العامة 36،566 % توزعت كالتالي: الدائرة الاولى 30،002 % الدائرة الثانية 50،351 % الدائرة الثالثة 61،588 % الدائرة الرابعة 31،759 % السلط : النسبة العامة 63 % توزعت كالتالي: الدائرة الاولى"القصبة" 69% ، الدائرة الثانية"الشونة الجنوبية" 60% . الدائرة الثالثة"دير علا" 72% . الدائرة الرابعة "عين الباشا" 42% .مادبا : الدائرة الأولى 64،5% الدائرة الثانية ــ لواء ذيبان 73،14% الكرك : النسبة العامة 72 % وتوزعت كالتالي: الدائرة الاولى 67 % الدائرة الثانية 70 % الدائرة الثالثة 73 % الدائرة الرابعة 79 % الدائرة الخامسة 70 % الدائرة السادسة 81 % الطفيلة: الدائرة الاولى 78،49 % الدائرة الثانية 82،7 % معان : النسبة العامة 74 % توزعت كالتالي: الدائرة الاولى 71،4 % الدائرة الثانية ــ الشوبك 71،4 % الدائرة الثالثة ــ البترا 81 % بدو الجنوب 78،3 % العقبة:79 % .

النتائج : اعلنت وزارة الداخلية عن اسماء الفائزين بالانتخابات النيابية للمجلس الخامس عشر بعد يومين من انتهاء عملية الاقترع في المحافظات كافة ، حملت تلك النتائج نواب سابقون وجدد وامراة واحدة فقط فازت بالتنافس بالاضافة الى حصة النساء من الكوتا والمخصصة بستة مقاعد .

– اسماء الفائزون من الاسلاميين:

فاز ستة من أصل 22 مرشحا ومرشحة على قائمة الاسلاميين الانتخابية، والفائزون هم: في دائرة عمان الاولى عزام الهنيدي، وحمزة منصور عن عمان الثانية، وفي الدائرة الرابعة في البلقاء محمد عقل، وفي الدائرة الاولى في الكرك عبد الحميد ذنيبات، وفي الدائرة الاولى في عجلون محمد طعمة القضاة، وفي جرش سليمان السعد.

– الخلاصة

28نائبا سابقا يعودون للمجلس الخامس عشر ورموز الرابع عشر يقودون "الكتل".

72 نائبا جديدا غالبيتهم العظمى من المستقلين.

الفصل الثالث: العراق : دعوات لانتخابات مبكرة وتأجيل في الاستحقاق المحلي والاعلان عن تشكيلة المفوضية العليا للانتخابات

تمثل الوضع في العراق في حيز الحراك الانتخابي لعام 2007 بالمطالبات الملحة لاجراء انتخابات مبكرة من قبل اطراف سياسية عديدة، كما وكان من المفترض ان ينال العراق مع نهاية العام استحقاق الانتخابات المحلية لـ 18 محافظة إلا ان ذلك الاستحقاق قد تم تأجيله كما وتم الانتهاء من الاعلان عن تشكيلة اللجنة العليا لمفوضية الانتخابات.

الدعوات

* دعت حركة الوفاق الوطني العراقية الى إقامة انتخابات مبكرة لإنقاذ العراق .

* طالب كريم اليعقوبي، عضو المكتب السياسي لحزب الفضيلة وعضو مجلس النواب (البرلمان) العراقي عن كتلة الفضيلة، " بتغيير جذري للحكومة وإجراء انتخابات مبكرة تجري العام المقبل".

* دعا رئيس الوزراء العراقي الأسبق إياد علاوي الى إجراء انتخابات مبكرة والى عدم تجاهل العدد الكبير من العراقيين الذين لا يزالون خارج العملية السياسية.

الانتخابات المحلية : سبق وان ذكر رئيس الحكومة نوري المالكي مع بداية تموز إن الحكومة عازمة على إجراء انتخابات مجالس المحافظات قبل نهاية عام 2007 وانه سيتم إيجاد آلية للناخبين المهجرين والمهاجرين خارج البلاد وتقديم تقرير تفصيلي عن العملية الانتخابية والعقبات والأمور الفنية وطريقة تنظيم سجلات الناخبين وشدد على ضرورة إجراء الانتخابات بنزاهة وبنجاح بالاستفادة من التجارب السابقة، يذكر أن قانون الانتخابات البلدية أحد أربعة تشريعات تضغط الإدارة الامريكية على الحكومة العراقية من أجل إصدار قوانين بشأنها ، ومعروف ان انتخابات مجالس المحافظات العراقية الثمان عشرة كانت قد قبل عامين لكن الظروف الامنية والسياسية قد اخرت اجراءها العام الماض وهذه الانتخابات هي احدى استحقاقات العملية السياسية في العراق، إلا ان الانتخابات لم تجري في الموعد المحدد لها وأجلت الى موعد غير معلوم.

مفوضية الانتخابات : عكفت المفوضية المستقلة للانتخابات عبر تموزعلى اعداد الخطط لتنفيذ عملية تسجيل الناخبين وتحديث السجل الانتخابي وفق الاسس القانونية والموضوعية المعمول بها دولياً تمهيداً لاجراء انتخابات مجالس المحافظات وتقوم اللجان المتخصصة في المفوضية باعداد الخطط والبرامج الاعلامية والعملياتية والتدريبية لضمان نجاح تجهيز سجل للناخبين وفق اطر قانونية تحول دون التزوير او التسجيل غير القانوني فضلا عن تحديد فترة لعرض السجل وتقديم الطعون ومن الجدير بالذكران عملية تسجيل الناخبين ستتم بعد تهيئة وافتتاح مئات من مراكز التسجيل على مستوى العراق لاستقبال المواطنين وتسجيل اسمائهم او تحديث المعلومات عن ذويهم وعلى مدى شهر كامل فيما بات من المقرر فتح مركز اتصال في

المفوضية لاستقبال هواتف المواطنين واجابتهم عن جميع الاستفسارات المتعلقة بالتسجيل وفق قاعدة معلومات متكاملة وتخضع حاليا خطة اجراء الانتخابات وتحديث سجل الناخبين لدراسات مكثفة من دوائر الادارة الانتخابية المختلفة وباشراف مجلس المفوضين تمهيدا لتطبيقها متى تم تحديد موعد انتخابات مجالس المحافظات .

ويعالج النظام الاسس والقواعد المعتمدة في الانتخابابت والاستفتاءات الاتحادية والاقليمية ولمحلية وفي المحافظات غير المنتظمة باقليم وتنظيمها فيما تقوم هيئة الاقاليم بالتنسيق والتعاون مع المكتب الوطني بمهام الادارة والنظم الانتخابية الاقليمية والمحلية الخاصة بالاقليم تحت اشراف المفوضية .

وبعد الاعلان عن التشكيلة الجديدة لاعضاء المفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية في شهر نيسان الماضي ، توجه البعض بإنتقادات مثلما حصل مع الحزب الوطني الآشوري الذي عن أسفه لعدم تمثيل " الشعب الآشوري الكلداني السرياني"، في مجلس مفوضية الانتخابات الذي انتخبه مجلس النواب العراقي وقال الحزب في بيان إن هذه الممارسة بعيدة عن روح الأسس التي توافق عليها العراقيون من أجل بناء العراق الجديد، واعتبر هذا الإقصاء تهميشاً لشريحة من المجتمع العراقي كما انتقد الأداء السلبي جداً للنائبين يونادم كنا، وعبدالأحد افرام اللذين يمثلان الشعب الآشوري الكلداني السرياني في مجلس النواب، وقال البيان إن النائبين انفردا في عملهما النيابي بتطبيق أجندة خاصة، والركض وراء مصالح حزبية ضيقة، وتجاهلا تماماً الأحزاب السياسية والمؤسسات القومية للطائفة.

رئيس جديد للمفوضية: انتخب في بغداد خلال آيار رئيس جديد لمفوضية الانتخابات الجديدة هو فرج ميرزا لطيف الحيدري من الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان وابلغ مصدر في المفوضية أن أعضاء مجلس مفوضي الانتخابات العراقية التسعة الذين تم اختيارهم مؤخرا من بين 1331 مرشحا قد اجتمعوا اليوم واختاروا الحيدري رئيسا وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في البيئة وعضو المجلس الوطني المؤقت سابقا.. كما انتخبوا أسامة عبد المجيد العاني من مجلس الحوار الوطني بزعامة خلف العليان "عضو جبهة التوافق السنية" نائبا للرئيس وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في الإدارة والاقتصاد ومدير دائرة البحث العلمي والتطوير في وزارة التعليم العالي.. إضافة إلى اختيار كريم محمود رشيد التميمي من التيار الصدري الذي انتخب رئيسا للإدارة الانتخابية وهو حاصل على بكالوريوس رياضيات ويشغل مدير دائرة انتخابات الصرافة في بغداد.

آما الأعضاء الستة الآخرين في مجلس مفوضية مفوضية الانتخابات فهم : أمل أنور بيرقدار "بكالوريوس هندسة ومدير مفوض بالمفوضية ".. و حمدية الحسيني "ماجستير في القانون الدستوري وعضو مجلس المفوضية السابقة".. واياد حسين الكناني "بكالوريوس علوم سياسية وهو أستاذ جامعي ورئيس قسم المهارات الانتخابية في المفوضية".. وسردار عبد الكريم زيد بكي وهو مستشار في رئاسة حكومة إقليم كردستان ومدير عام في وزارة الثقافة.. وسعد عبد العزيز الراوي "بكالوريوس قانون ومدير الدائرة الانتخابية في الانبار".. وقاسم حسن ساجت العبودي "بكالوريوس قانون وقاضي في مجلس القضاء.

الفصل الرابع: المغرب : نيل الاستحقاق التشريعي

جرت الانتخابات التشريعية المغربية في موعدها المحدد (السابع من أيلول) بعد صراعات امتدت لإشهر سبقت الاستحقاق حول القانون الذي ينظم العملية الانتخابية ، وأتسمت هذه الدورة الانتخابية والتي كانت الثانية في عهد الملك محمد السادس ، بأنها الاولى في السماح بالرقابة الدولية والمحلية بمشاركة 50 مراقباً أجنبياً.

المرشحين: 33 حزبا واتحادين حزبيين و13 لائحة مستقلة، وصل عدد مرشحيها الى 5887، فيما وصل عدد المرشحات الى نحو 750 في اللوائح الوطنية الخاصة بالنساء ويأتي على رأس الأحزاب التي غطى مرشحوها 95 دائرة إقليمية، حزبا الاتحاد الاشتراكي للقوات والاستقلال (غالبية حكومية)، وحزب العدالة والتنمية الأصولي المعارض، الذي غطى 94 دائرة. وكان في انتخابات 2002، قد غطى نصف هذا الرقم، واحتل المرتبة الثالثة على صعيد عدد المقاعد في البرلمان.

الترشيحات المستقلة: الترشيحات المستقلة بلغت 13 لائحة من طرف مرشحين غير منتمين سياسيا مقابل أربع لوائح خلال انتخابات 2002 ويشارك في التنافس الانتخابي13 عضوا من الحكومة الحالية، بالإضافة إلى مسؤولين حزبيين، و13 عضوا في المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية.

نسبة المشاركة : بالرغم من محاولات السلطة تعبئة المواطنين من خلال وسائل الإعلام العمومية للمشاركة في الانتخابات ودعواتها باعتبار ذلك واجبا وطنيا وحقا دستوريا، إلا أن أول تحدي تواجهه الانتخابات التشريعية المغربية، هو نسبة المشاركة فيها في ظل تنامي عزوف ملحوظ لفئات واسعة من المجتمع عن الانخراط في العمل السياسي وقد بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات وفق بيان لوزارة الداخلية المغربية 34 بالمائة .. وتوقعت أن تبلغ النسبة النهائية 41 بالمائة هذه النسبة التي تعادل نحو4 ر6 مليون ناخب تعتبر عادية مقارنة مع تلك المسجلة في بعض البلدان الديموقراطية ، ورأى محللون سياسيون ان هنالك اتساعا للهوة بين المجتمع والنخب السياسية ومقياسا لمدى ثقة الناخبين في السياسيين وبرامجهم.

رقابة محلية ودولية : لأول مرة في تاريخ المغرب السياسي قامت منظمات محلية وأجنبية بمراقبة الانتخابات التشريعية، بعد أن كان دائم الرفض لفكرة مراقبة الانتخابات التي كانت تصر عليها المعارضة في عهد الملك الحسن الثاني، وكان المغرب قد اعتمد بمناسبة إجراء الانتخابات التشريعية لسبتمبر " أيلول" 2002 تجربة المراقبة المستقلة للعملية الانتخابية لم تكلل بالنجاح المنشود بفعل منع المراقبين من ولوج مكاتب التصويت في حالات كثيرة والتضييق المباشر.

الانتخابات بالأرقام :

* يتنافس 33 حزبا وتحالفين للأحزاب مقابل26 خلال انتخابات2002، اختار"النهج الديمقراطي" وهـوحزب يساري راديكالي معترف به، وجماعة العدل والإحسان الإسلامية المحظورة ، والحزب الأمازيغي الديمقراطي غير المعترف به لأسباب عرقية، المقاطعة.

* تتنافس 720 مرشحة من بينهن 694 امرأة في اللوائح الوطنية لـ 26 حزبا من أصل 33 حزبا مـشاركا، ويتنافسن على 30 مقعدا.

* بلغ عدد اللوائح المحلية المودعة ،1870 لائحة، أي بزيادة53 ر5 بالمائة مقارنـة مـع انتخابـات2002 (1772 لائحة) ، فيما وصل عدد اللوائح الوطنية المخصصة للنساء إلى26 لائحة مقابل 24 لائحة سنة2002.

*عدد الناخبين، بعد عملية المراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابي بلغ 15 مليـون و510 ألـف و505 ناخبـة وناخب ، مقابل13 مليون و884 ألف و467 سنة2002 .

* أفادت إحصائيات لوزارة الداخلية المغربية تتعلق بالمستوى التعليمي لـ "وكلاء اللوائح " أن57 بالمائة من هذه الفئة يتوفرون على مستوى تعليمي عالي، و30 بالمائة على مستوى ثانوي، و13 بالمائة علـى مـستوى ابتدائي.

*بحسب المهن، أشارت الإحصائيات إلى أن23 بالمائة من " وكلاء اللوائح " يشتغلون بالتعليم والقطاع العام، و17 بالمائة رؤساء لمقاولات أو تجار أو حرفيين ، و14 بالمائة يعملون بالقطاع الخاص، و13 بالمائة بمهن حرة، و8 بالمائة في قطاع الفلاحة، و25 بالمائة في مهن أخرى متنوعة.

* في ما يتعلق بهرم أعمار المرشحين البالغ عددهم6691 (مقابل6593 سنة2002)، فينتمي41 بالمائة منهم إلى الفئة العمرية 45 –54 سنة، و28 بالمائة إلى الفئة العمرية 55 سنة وأكثر، و24 بالمائة إلى الفئة 35 – 44 سنة، و7 بالمائة إلى الفئة العمرية 24– 34 سنة.

* حددت تكلفة الانتخابات 500 مليون درهم (حوالي 60 مليون دولار) ، تتوزع مـا بـين تنظـيم العمليـة الانتخابية (240 مليون درهم)، وتمويل الحملة الانتخابية للأحزاب السياسية 200 مليون درهم، وتعميم بطاقة التعريف الوطنية، ومراجعة اللوائح الانتخابية والحملات التواصلية المتعلقة بها (60 مليون درهم).

* قدم 13 عضوا في الحكومة الحالية ترشيحاتهم، و10 أمناء عامين لأحزاب سياسـية، و13 عـضوا فـي المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، وخمسة رؤساء مجالس جهوية، و12 رئيسا لمجالس إقليمية وأربعة رؤساء مجالس مدن.

النتائج :

– العدالة و التنمية: احتل المرتبة الاولى من حيث عدد الأصوات المعبر عنها من قبل الناخبين إذ حصل على 503 آلاف و396 صوتا بنسبة 10.9 في المائة، رغم انه احتل الصف الثاني من حيث عـــدد المقاعـــد (46 مقعدا).

– حزب الاستقلال: احتل المرتبة الاولى من حيث عدد المقاعد (52 مقعدا)، والثانية من حيث عدد الاصوات بـــ494 ألفا و256 صوتا، بنسبة 10.7 في المائة.

– حزب التجمع الوطني للاحرار: احتل المرتبة الثالثة من حيث عدد الأصوات المعبر عنها 447 ألفا و244 صوتا، بنسبة 9.7 في المائة، رغم انه احتل المرتبة الرابعة من حيث عدد المقاعد (39 مقعدا).

– الحركة الشعبية: احتلت المرتبة الرابعة من حيث عدد الاصوات المعبر عنها، بحصوله علـــى 426 ألفـــا و849 صوتا بنسبة 9.3 في المائة، والمرتبة الثالثة من حيث عدد المقاعد (41 مقعدا).

– الاتحاد الاشتراكي: نال المرتبة الخامسة من حيث عدد الاصوات 408 آلاف و945 صوتا بنسبة 8.9 فـــي المائة، وهي نفس المرتبة من حيث عدد المقاعد (38 مقعدا).

– الاتحاد الدستوري: جاء سادسا بـــ335 ألفا و116 صوتا بنسبة 7.3 في المائة .

– التقدم الاشتراكي: حصل على 248 ألفا و103 أصوات بنسبة 5.4 في المائة (17 مقعدا).

وبعملية حسابية بسيطة، يلاحظ أن احزاب الكتلة الديمقراطية، المشكلة من الاستقلال والاتحـــاد الاشـــتراكي، والتقدم والاشتراكية، حصلت على مليون و151 ألف صوت، وأحزاب الغالبية، التي تضم الحركـــة الـــشعبية والتجمع الوطني للأحرار، إضافة الى أحزاب الكتلة، على مليوني و25 ألف صوت، فيمـــا توزعـــت بـــاقي الاصوات بين أحزاب أخرى، مع الاشارة الى أن لوائح المستقلين، وعددها خمسة، حصلت علـــى 81 ألفـــا و364 صوتا، متفوقة على ما حصل عليه 21 حزبا، كل على حدة.

الفصل الخامس: سلطنة عمان : الدورة السادسة لانتخابات مجلس الشورى

جرت انتخابات مجلس الشورى العماني لدورته السادسة في السابع والعشرين من تشرين أول، تنـــافس فيهـــا 632 مرشحاً بينهم 21 امرأة لم تتمكن ولا واحدة منهم رغم اقبالهن الواسع على التصويت، في نيل أي مقعد لمجلس تمتد ولايته الى اربع سنين قادمة (2011 – 2008).

النتائج : ظهرت نتيجة ولاية هيما مبكرا من أصل 61 ولاية، ثم توالت نتائج الانتخابات في بقية الولايات تبعا لسير عمليات فرز أصوات الناخبين والتي ساهمت التقنية الحديثة في سهولتها وسرعتها وكشفت النتائج عن فوزا ساحقا لمرشحي القبائل بالعضوية للسنوات الأربع المقبلة ولم تتمكن أي من الـ21 امرأة اللاتي تقدمن للانتخابات من الفوز بأي من المقاعد الـ84 للمجلس، رغم الحضور الذي سجلته المرأة العمانية كناخبة بمعظم الولايات... وكانت امرأتان فازتا بمقعدين بالانتخابات السابقة التي جرت عام 2003 وسط مطالب نسوية ونشطاء لتطبيق نظام الحصص بهدف ضمان حد أدنى من المشاركة النسائية بالمجلس وأشارت النتائج إلى فوز كبير لمرشحي القبائل ورجال الأعمال المشهورين على حساب من تقدموا على أساس كفاءاتهم العلمية وتتمثل مهمة المجلس أساساً في مساءلة الوزراء، ولكن ليست له صلاحيات تشريعية في قضايا كالدفاع والأمن والسياسة الخارجية.

لائحة الانتخاب : يذكر ان لائحة الانتخاب تحظر الجمع بين الوظيفة وعضوية المجلس والمرشحين أو من ينوب عنهم /قانونا/ يمكنهم متابعة عمليات الفرز الآلي على شاشات خاصة في قاعات مخصصة لهذا الغرض خارج قاعة الفرز، الا أنه يسمح لهم بحضور عملية فض الاختام من الصناديق، والتي تجري بحضور قضاة وممثلين للادعاء العام في كافة الولايات.

نسبة المشاركة : اقتربت نسبة المشاركة من 50% من الناخبين المسجلين، اما أعلى نسبة مشاركة فقد سجلت في ولاية صلالة التي تبعد ألف كلم عن العاصمة مسقط، حيث أدلى 60% من الناخبين المسجلين بأصواتهم فيها، شهدت الانتخابات نسبة مشاركة واسعة بين النساء.

عدد المرشحين: بلغ عددهم 631 – منهم 21 امرأة– ولقد سمح لهم ولأول مرة منذ تأسيس مجلس الشورى عام 1991، بالقيام بحملة انتخابية في الطرقات وعبر الاعنات الصحف المحلية.

عدد الناخبين:عدد الناخبين المقيدين بالسجل الانتخابي في 61 ولاية هم 388684 ناخباً وناخبة صووتوا في 102 مركز انتخابي.

يسكن سلطنة عمان 2.3 مليون نسمة، بينهم 1.69 مليون عماني وسمح فقط للعمانيين ممن تجاوزت أعمارهم 21 عاما بالتسجيل في القوائم الانتخابية ولمجلس الشورى صلاحيات محدودة إذ يمكنه مساءلة الوزراء وأسلوب إدارتهم، لكنه لا يملك سلطة التشريع أو إصدار توصيات تتعلق بالسياسة الخارجية أو الدفاع أو الأمن وتعتبر عمان أول دولة خليجية منحت النساء حق التصويت والترشح، وذلك عام 1994 ثم تبعتها كل من قطر والبحرين غير أن النساء عجزن عام 2003 عن تعزيز حضورهن في مجلس الشورى، وتمكنت مرشحتان فقط من الفوز من بين 15 مرشحة.

ملاحظات

* أشار وزير الداخلية إلى أن هناك زيادة ملحوظة في عدد الناخبين المسجلين في السجل الانتخابي لهذه الفترة، حيث بلغ عددهم نحو 388 ألفاً و683 ناخباً وناخبة أي بزيادة قدرها 50% عن عدد الناخبين في انتخابات الفترة الخامسة، وحول ما إذا كان سيتم توجيه الدعوة لمراقبين خارجيين للإشراف على الانتخابات، أكد ان السلطنة ترى انه ليس هناك من داع لمثل هذه الدعوات لحرص الوزارة على نزاهة الانتخابات وعدم وجود أي نوع من أنواع الغش أو التلاعب في الانتخابات.

* وجود فرز آلي لجميع الأصوات في جميع المراكز الانتخابية، والناخبين في بعض المراكز في سفارات السلطنة بالخارج تم إرسال بياناتهم للمراكز الانتخابية في ولاياتهم قبل يوم الانتخابات وتم تدوينها لتفادي الازدواجية في التصويت.

الفصل السادس: فلسطين : مشروع لإقرار قانون انتخابي جديد وفق التمثيل النسبي الكامل

الحراك الانتخابي في فلسطين عبر عام 2007 تمثل بالنقاشات لاقرار قانون انتخابي جديد يعتمد التمثيل النسبي الكامل وبالدعوة لاجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة.

– مشروع القانون الانتخابي الجديد

استكملت مع منتصف تشرين الثاني اللجنة القانونية المنبثقة عن المجلس الوطني الفلسطيني في عمان مشروع نظام انتخاب المجلس الجديد وفق التمثيل النسبي الكامل، إيذاناً برفعه إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ابرز نصوص التعديلات

– تنص أبرز تعديلات المشروع على اعتبار الأراضي الفلسطينية المحتلة دائرة انتخابية واحدة، فيما تشكل كل دولة من الدول غير العربية التي يقيم فيها فلسطينيون أكثر من 15 ألف نسمة، دائرة انتخابية واحدة.

– تفيد التعديلات بأن يمثل النائب الموجود خارج فلسطين المحتلة حوالي 15 ألف فلسطيني فأكثر، فيما تمثل المرأة في المجلس بنسبة 20 % وفق نظام "الكوتا".

– تم إعادة ترقيم مواد القانون، كما اختصرت بعض التعريفات الواردة في المشروع وجرى شطب أخرى، فيما تم الإبقاء على المواد 13، 15، 17، 18، 19، 21، 22، 24، 27، 28، 29، 30، 31، 32، كما هي تعديل.

ووفقاً لتلك التعديلات، فقد جرى تعديل المادة الثانية من المشروع لجهة اختصار التعريفات الواردة فيه، بحيث يقتصر التعريف بمنظمة التحرير الفلسطينية على كلمة المنظمة فقط، وينسحب هذا الأمر على التعريف برئيس المجلس الوطني الفلسطيني الذي اختصر بكلمة رئيس المجلس فقط ، والتعريف باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بكلمة اللجنة فقط، والمجلس الوطني المركزي بكلمة المجلس المركزي الفلسطيني.

– هنالك ايضاً تعديلات على المادة الثالثة من مشروع القانون، بحيث يتم دمج التجمعات الفلسطينية التي يقل عددها عن 15 ألف نسمة مع أقرب جالية فلسطينية في اقرب دولة مجاورة، حتى يبلغ عديد الجاليتين معاً 15 ألف نسمة فما فوق، بحيث يمثل النائب الواحد حوالي 15 ألف فلسطيني.

– عدلت فقرة أخرى في المادة بحيث يتم تسمية الممثلين لعضوية المجلس في أماكن الشتات بالتوافق مع التجمعات الفلسطينية، على أن يتم التصويت عليها من قبل رئاسة المجلس واللجنة التنفيذية للمنظمة.

وتشكل القوائم الانتخابية من تنظيم أو تنظيمات ومن فصيل أو فصائل ومن حزب أو أحزاب ومن إئتلاف أو مجموعة من الأشخاص على أن تستوفي شروط الترشيح وفقاً لأحكام القانون.

– أضيفت فقرة جديدة تفيد بتمثيل الاتحادات الشعبية والاتحادات المهنية والنقابات بأعضاء في المجلس يشكلون أعضاء منتخبين في قيادات هذه الاتحادات.

– جرى تعديل على المادة الخامسة بحيث تتضمن كل قائمة انتخابية في حدها الأدنى تمثيلاً للمرأة لا يقل عن 20 % من مجموع المرشحين الفائزين بغض النظر عن ترتيبها في القائمة المرشحة والمعتمدة من لجنة الانتخابات المركزية.

– عدلت المادة 6 بحيث تصبح الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة بما يتناسب مع التمثيل النسبي الكامل، وشطبت كلمة "المهجر" في البند ج من الفقرة أ من المادة 6 بحيث تشكل كل دولة من الدول غير العربية يتوفر فيها العدد المطلوب من الفلسطينيين، دائرة انتخابية واحدة.

– وضعت اللجنة ورئاسة المجلس جدولاً مشتركاً يحدد أماكن التجمعات الفلسطينية خارج الوطن، بينما أكدت المادة التاسعة من مشروع القانون على حق كل فلسطيني ممن تتوفر فيه الشروط ممارسة حقه الانتخابي بغض النظر عن العرق أو الدين أو الرأي.

-عدلت الفقرة 2 من المادة 10 بحيث يحق لزوج الفلسطينية وزوجة الفلسطيني الانتخاب، وذلك عملاً بالوارد في قانون الجنسية، بينما لا يحق الانتخاب لكل من أدين بجريمة غير سياسية ولم يُرد له اعتباره بحسب أحكام القانون، وذلك وفقاً للمادة 11 من المشروع.

- تفيد المادة 12 على حق كل فلسطيني يجيد القراءة والكتابة الانتخاب، كما يحق للترشيح كل من أتم 28 أو أكثر من العمر في اليوم المحدد لإجراء الاقتراع.

- جرى إضافة كلمة الممثليات إلى جانب السفارات كأماكن إجراء الانتخابات خارج الأراضي المحتلة، وذلك في البند ج من الفقرة 2 من المادة 14، كما شطبت الفقرة 8 من المادة 16 التي تتحدث عن أن أحد المهام المنوطة بلجنة الرقابة على الانتخابات مساعدة أعضاء مراكز التسجيل والاقتراع والإشراف على إدارة وعمل المكاتب الانتخابية.

- جرى تعديل الفقرة أ من المادة 20 بحيث تصبح مدة الطعن في نتائج انتخابات المجلس ثلاثة أيام بدلاً من يومين داخل الأراضي المحتلة ومدة أسبوع خارج الوطن، على أن تتولى لجنة الانتخابات المركزية الإشراف على الانتخابات الخاصة بالمجلس والانتخابات الأخرى، كانتخابات الاتحادات والنقابات وغيرها، وذلك وفقاً للفقرة أ من المادة 25 من مشروع القانون.

وتهدف مباحثات اللجنة القانونية إلى وضع مشروع قانون لانتخاب مجلس وطني جديد على أساس التمثيل النسبي الكامل، يضم 300 – 350 عضواً نصفهم يمثلون الخارج والنصف الآخر من الداخل، بينما يصل عددهم اليوم إلى حوالي 746 عضواً ويعود وضع القانون الانتخابي السابق للمجلس إلى نهاية أيار (مايو) عام 1964 خلال الدورة الأولى للمجلس الوطني في القدس المحتلة ضمن 73 مادة وستة فصول، ولم تجر عليه مذاك أية تعديلات.

- الدعوة الى انتخابات مبكرة

أحتدم الصراع الذي بدء مذ منتصف حزيران الماضي تجاه امكانية اجراء انتخابات تشريعية ورئاسية مبكرة في فلسطين ، مابين الرفض المطلق لحركة حماس والتفكير الجدي لفتح في اجرائها حيث كشف مصدر أن هنالك تدارس حول فكرة قيام منظمة التحرير بإدخال تعديل على القانون الأساسي يسمح فقط لفصائل منظمة التحرير بالمشاركة في الانتخابات التشريعية، الأمر الذي يعني استبعاد حماس، في حين أعلن (ابو مازن) انه يدرس عدم ترشيحه نفسه مجدداً للرئاسة .

الفصل السابع: لبنان : الاستحقاق الرئاسي المؤجل وتعديل دستوري للخروج من الازمة

عاش لبنان عبر الايام الاخيرة لعام 2007 فراغاً رئاسياً جراء عدم توافق الفرقاء على تحديد من هو الرئيس الذي سيخلف " لحود " لرئاسة الجمهورية ، وهكذا فأن هذا العام شهد الكثير من التأجيل حيال الحسم في هـذا الأمر ، وفي ايلول جرى نيل استحقاق الانتخابات النيابية الفرعية لملء مقعدين شاغرين.

الاستحقاق الرئاسي :

اقرار تعديل دستوري: في الرابع والعشرين من كانون اول خطت الحكومة اللبنانية نحو تمهيد الطريق امـام قائد الجيش ميشيل سليمان لتولي منصب رئاسة الجمهورية باقرارها تعديلا دستوريا في هذا الصدد، قد يؤدي الى تفاقم الازمة مع المعارضة اللبنانية التي دانت الخطوة الحكومية وقالت ان من شأنها تصعيد الازمة فـي البلاد.

وما زال تصلب المواقف بين الفرقاء السياسيين إزاء الفراغ الرئاسي في لبنان، ينذر بتصاعد أزمة وصـفها مراقبون بأنها الأسوأ منذ انتهاء الحرب الاهلية عام 1990، خاصة بعد الإرجاء العاشر للجلسة النيابية التـي كانت مقررة الأسبوع الماضي للتصويت على تعديل دستوري يسمح بانتخاب موظف من الفئة الاولى لمنصب الرئيس.

وأعلن وزير الاعلام غازي العريضي ان الحكومة وضعت مشروع قانون لتعديل الدستور ينص علـى انـه "يجوز لمرة واحدة انتخاب رئيس الجمهورية من القضاة وموظفي الفئة الاولى او ما يعادله".

وتضمن مشروع القرار الاسباب الموجبة التالية "بما ان الوضع السياسي الذي تمر به البلاد وما نتج عنه من حالة فراغ في سدة الرئاسة يستوجب من السلطات المسؤولة اتخاذ قرارات تسهم في اخراج لبنان من عزلته، تتقدم الحكومة من المجلس النيابي الكريم بمشروع القانون الدسـتوري المرفـق راجيـة اقـراره"، بحـسب العريضي.

ويفترض بحسب الاصول ان يجتمع مجلس النواب لاقرار مشروع القانون ليصبح نافذا كقانون فور نشره في الجريدة الرسمية، واضاف العريضي "كما قرر المجلس دعوة مجلس النواب الى عقد استثنائي بتـاريخ 1/1/ 2008".

لكن رئيس مجلس النواب نبيه بري –والذي يمثل احد أطراف المعارضة –بادر في تصريح نشرته صـحيفة "الديار" أمس بالقول "انه لن يتسلم مشروع القانون لانه يعتبر الحكومة غير شرعية". ما يعني مزيدا من التأزم رغم التوقعات التي سادت أبان اغتيال مدير العمليات في الجيش اللبناني العميد فرانسوا الحاج، بأن الرد على

هذه العملية سيتم من خلال الإسراع في انتخاب رئيس للجمهورية، وقد طالبت بذلك المؤسسة العسكرية خلال مراسم تأبين الحاج.

وقال النائب عن حزب الله الشيعي، احد اركان المعارضة، حسين الحاج حسن ان المعارضة لن تشارك في جلسة انتخاب رئيس جديد الا في اطار اتفاق سياسي شامل مع ضمانات واضحة.

وتقول المعارضة التي يتقدمها حزب الله ان انتخاب سليمان لا يحتاج الى تعديل دستوري وانها تعتبر الحكومة غير شرعية ولا تعترف بأي قرار تتخذه منذ استقالة وزرائها من حكومة رئيس الوزراء فؤاد السنيورة العام الماضي.

ولا يملك التحالف الحكومي ولا المعارضة مقاعد كافية في البرلمان لتأمين نصاب ثلثي الاعضاء الذي تحتاجه جلسة الانتخاب والتي تأجلت مرارا منذ الدعوة الى الجلسة الاولى في 25 ايلول(سبتمبر) وقد شغرت سدة الرئاسة في لبنان منذ 24 تشرين الثاني (نوفمبر) ولم يتمكن مجلس النواب من الانعقاد حتى الان لانتخاب خلف للرئيس السابق اميل لحود بسبب الازمة السياسية الحادة التي يمر بها لبنان منذ أكثر من عام.

* مواقف

– قالت كتلة المستقبل البرلمانية التي يتزعمها سعد الحريري انها ستساند انتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان في تغيير لاستراتيجيتها السابقة.

– أطلت قوى 14 آذار عبر عدد من نوابها باقتراح تعديل المادة 49 من الدستور اللبناني لإفساح المجال أمام انتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان لهذا المنصب بولاية رئاسية كاملة (ست سنوات).

لكن ماحدث بعد مدة هو تراجع قوى 14 أذار عن موقفها بانتخاب قائد الجيش والقبول بتعديل الدستور لمصلحته.

– أعلن نبيه بري رئيس مجلس النواب اللبناني الجمعة 23–11–2007 في بيان أن الجلسة التي كان سيعقدها المجلس لانتخاب رئيس جديد للبلاد ، تأجلت حتى الثلاثين من نوفمبر لمنح الزعماء المتناحرين مزيدا من الوقت للاتفاق على رئيس جديد للبلاد.

وقاطع أعضاء المعارضة في البرلمان الجلسة بسبب عدم التوصل لاتفاق على مرشح تجمع عليه كل الأطراف مع ائتلاف الأغلبية المعارضة لسوريا وانتهت ولاية لحود عند منتصف ليلة الثالث والعشرين من تشرين من غير ان يتفق على خليفة للرئيس وهذا التأخير عني أن لبنان اصبح بلا رئيس دولة.

ينص الدستور في إحدى مواده "اذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس او استقالته او سبب آخـر، لأجـل انتخاب الخلف يجتمع المجلس فورا بحكم القانون".

سبقت اعلان لحود انتهاء ولايته الرئاسية مجموعة من المواقف تمثلت بالتالي :

– حملت الاكثرية "مسؤولية تعطيل الاستحقاق لكل شخص او جهة لا تحضر للانتخاب" حيث قـال الـبعض "التعطيل مخالفة دستورية وعليهم ان يحضروا لمنع خلو سدة الرئاسة".

– حذرت الاكثرية لحود "من اي اجراء او عمل يمكن ان يعلنه" في الساعات القليلة المقبلة باعتباره "يـساوي بالمعنى الدستوري صفرا مكعبا"، وأن العمل الوحيد الذي يمكن أن يقوم به الرئيس اللبناني خـلال الـساعات القادمة هو "مغادرة قصر بعبدا" الرئاسي.

– تقدم عون بـ"مبادرة إنقاذية" للأزمة التي وصلت إليها الانتخابات الرئاسية تقوم على أن يسمي هو مرشحا رئاسيا غيره من خارج كتلته وتياره لفترة انتقالية، على أن يسمي النائب سعد الحريري رئيس حكومة توافقيا من خارج تيار المستقبل الذي يرأسه، وبتشكيل حكومة وحدة وطنية، وأشار إلى أن الفترة الانتقالية تنتهي بعد إجراء الانتخابات النيابية المقررة مبدئيا بعد 18 شهرا.

– قوى 14 آذار رفضت المبادرة الإنقاذية التي تقدم بها رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب ميشال عون ، داعية "جميع النواب" إلى المشاركة في الجلسة النيابية، التي تأجلت في وقت لاحق إلى نهاية نوفمبر.

واعتبرت قوى الأكثرية النيابية في رد على عون – من دون أن تسميه – "أن المجلس النيابي هو سيد نفسه، وهو من ينتخب رئيس الجمهورية دون سواه، كما يختار رئيس الحكومة ويمنح الثقة والشرعية والدستورية".

– حذر النائب إيلي عون حذّر من أن أي إجراء على غرار ما يلوح به البعض سيسقط فـي خانـة الجـرم الدستوري ، في إشارة إلى التلويح بتشكيل حكومة في حال عدم الاتفاق على خلف للرئيس لحود.

– عجز الفرقاء الداخليين عن الاتفاق على إجراء الانتخابات الرئاسية فـي موعـدها الدسـتوري (الثالـث والعشرين من تشرين الثاني) وتنقلت أزمة لبنان بين العواصم خصوصاً دمشق وطهران وموسكو وبـاريس وسبقته تسريبات الفرقاء عن نية تأجيلها، بسبب استمرار الخلاف على آلية تطبيق مبادرة البطريرك الماروني نصر الله صفير إصدار لائحة المرشحين السبعة بفعل عدم التفاهم على مرشح واحد منها، في وقـت يـدعو صفير ومعه وزير الخارجية الفرنسي الى اختيار اسمين او أكثر والنزول بهما أو بهم الى البرلمان "ليربح من يربح".

– قال نائب " حركة أمل" علي حسن خليل، ان رئيس التيار الوطني الحر النائب ميشال عون ركن اساسي في انتاج الاستحقاق الرئاسي واخراجه، مشيرا الى ان المرحلة الراهنة تزيد من التفاؤل بامكان الوصول الى التوافق،

وان تأجيل الجلسة سيصب في خانة المسار الايجابي، معتبرا ان الوقت حان للدخول في تسمية المرشحين للرئاسة.

– منتصف تشرين الثاني أرجأ رئيس مجلس النواب جلسة انتخاب رئيس الجمهورية الجديد والتي كانت مقررة يوم الاثنين " الثاني عشر من تشرين الثاني " " إلى 21 منه " وقالت مصادر سياسية إن الهدف من التأجيل الجديد منح الأطراف اللبنانية مزيدا من الوقت للاتفاق على مرشح يرضي الجميع.

يشار إلى أن الموعد الجديد للجلسة أتى قبل ثلاثة أيام من انتهاء ولاية الرئيس الحالي إميل لحود في 24 نوفمبر/تشرين الثاني وهذا التأجيل هو الثالث لعملية انتخاب الرئيس إذ سبق تأجيل الموعد الأول يوم 25 سبتمبر/أيلول وأرجئت الجلسة الثانية 23 أكتوبر/تشرين الأول الماضي دون مؤشرات للتوافق على مرشح بين الأغلبية والمعارضة.

– ألمح أحد أبرز المتطلعين للرئاسة زعيم التيار الوطني الحر النائب ميشال عون – ولأول مرة– إلى استعداده للتخلي عن ترشيحه لآخر يحظى بموافقة تياره وقال عون إن أتى أحد بفكرة حل لانتخابات الرئاسة مقبولة من كافة الأطراف فلن نقول له نحن أو لا أحد بل نقول الحل مع أي أحد" ويعتبر هذا التصريح أبرز تنازل يقدمه هذا الزعيم الماروني مع العلم أن حزب الله وحركة أمل لم يطرحا أي اسم بديل له علنا منذ أن طرح نفسه مرشحا للرئاسة قبل اشتعال الأزمة السياسية نهاية العام الماضي.

الانتخابات النيابية الفرعية :

جرت في محافظتي بيروت وجبل لبنان في الخامس من آب، انتخابات نيابية فرعية مخصصة لملء مقعدين شاغرين باغتيال النائبين وليد عيدو وبيار الجميل رغم عدم توقيع رئيس الجمهورية اميل لحود مرسوم اجرائها ، الانتخابات رغم ارتباطها بمقعد نيابي فقط في الجانب المسيحي الا إنها كان لها بعض الدلالات الاكثرعمقا، تلك التي تتعلق بالاستحقاق الرئاسي المتوقع في الخامس والعشرين من أيلول الحالي.

أرقام ونسب :

بلغ عدد الناخبين في قضاء المتن الشمالي 163069 ناخباً يتوزعون طائفياً كالآتي :

* موارنة (50298).

* روم ارثوذكس (14638) .

* ارمن (28637) .

* طوائف مسيحية أخرى (39615) .

* شيعة (1645) .

* دروز (1347).

اقترع منهم 83562، يتوزعون كالآتي موارنة (30291) روم ارثوذكس (8363) وارمن (8222).

النتائج:

أعلن وزير الداخلية اللبناني فوز مرشح التيار الوطني الحر المعارض كميل خوري على الـرئيس اللبنـاني الأسبق أمين الجميل مرشح الأكثرية في انتخابات المتن الشمالي الفرعية.

خوري حصل على 39534 صوتا مقابل 39116 صوتا للجميل أي بفارق 418 صوتا فقط ، كما وان مرشح تيار المستقبل محمد أمين عيتاني قد فاز بإنتخابات العاصمة عن المقعد السني الشاغر بمنطقة بيروت الثانيـة بواقع 22988 صوتا، وبفارق شاسع عن مرشح حركة الشعب (معارضة) إبراهيم الحلبي الـذي حـل ثانيـا بـ3556 صوتا.

الفصل الثامن: موريتانيا : الخروج من المرحلة الانتقالية عبر استحقاقين انتخابيين

عاشت موريتانيا عبر عام 2007 مخاض عسير للخروج من المرحلة الانتقالية التي احتوتها منذ عـام 2005 حيث الانقلاب الرئاسي على حكومة معاوية ولد الطايع ، فبعد الانتهاء من تجربة انتخابات المجلس النيـابي عام 2006 نال الموريتانيون استحقاقي انتخابات مجلس الشيوخ والانتخابات الرئاسـية، لتطـوي موريتانيـا صفحة العسكر وتبدأ حياة سياسية مدنية .

- انتخابات مجلس الشيوخ الموريتاني :

جرت انتخابات مجلس الشيوخ (غرفة البرلمان الثانية) في السابع والعشرين من يناير/ كانون الثاني وأعلن مرسوم صادر عن رئاسة الوزراء على استدعاء هيئة الناخبين في حالة الحاجة الى شوط ثان، وجرى الاقتراع تحت إشراف ومراقبة اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات.

وانحصر جمهور ناخبي هذا الاستحقاق في المستشارين البلديين البالغ عددهم في عموم الدوائر البلدية الموريتانية 3688 مستشارا وسيتم الاقتراع بالسرية عن طريق البطاقة الوحيدة وجرى بعد هذا الاستحقاق، انتخاب ثلاثة شيوخ (3 مقاعد) يمثلون الموريتانيين في الخارج، يصل بهم عدد مقاعد الغرفة الثانية من البرلمان الموريتاني إلى 56 مقعدا واعتبرت انتخابات مجلس الشيوخ الحلقة قبل الأخيرة من المسلسل الانتقالي وتم خلاله إجراء استفتاء على دستور معدل، وتنظيم انتخابات بلدية ونيابية متزامنة.

ونص الدستور الجديد الذي تم التصويت عليه بنسبة 96% في استفتاء جرى في الـ25 من يونيو 2006م على نظام رئاسي يحظى فيه الرئيس بصلاحيات واسعة لكن بامكان البرلمان اقالة رئيس الوزراء المسئول أمام الرئيس عن طريق تصويت لحجب الثقة، بالاضافة إلى أن الدستور قد خفض الولاية الرئاسية من ست إلى خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، كما تم تحديد سن الرئيس بين أربعين وخمسة وسبعين عام.

النتائج :

المادة الاولى : بناء على احكام المادة 4 من الامر القانوني الدستوري رقم 2007-016 الصادر بتاريخ 13مارس 2007 المتعلق بتنصيب السلطات الدستورية، يتم استدعاء النواب المنتخبين على اثر الانتخابات التشريعية التي تمت يومي 19 نوفمبر و3 ديسمبر 2006 ، والشيوخ المنتخبين على اثر انتخابات مجلس الشيوخ التي تمت يومي 21 يناير و4 فبراير 2006 وذلك لانتخاب مكتبي الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ يوم الخميس 26 ابريل 2007 عند الساعة العاشرة صباحا .

المادة الثانية : يتم انتخاب مكتبي غرفتي البرلمان في المكان وحسب الاجراءات الواردة في الامر القانوني رقم 92-30 الصادر بتاريخ 18 فبراير 1992 المتعلق بسير الجمعيتين البرلمانيتين .

المادة الثالثة : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية وبالطريقة الاستعجالية.

خلفية تاريخية عن الانتخابات في موريتانيا

لم تتمتع موريتانيا باستقرار دائم منذ استقلالها في 28 نوفمبر1960م، فبعد فوز حزب مختار ولد داده بكافة المقاعد في الانتخابات العامة التي جرت قبل ذلك بعام نصب ولد داده رئيسا للبلاد وسرعان ما أعلنت موريتانيا دولة يحكمها الحزب الأوحد عام 1964م، حيث تم فرض نظام سياسي شديد المركزية ومحكم السيطرة.

وفي عام 1978م أطاح انقلاب عسكري بولد داده، والذي تم اعتقاله، ثم أفرج عنه لاحقا حيث توجه إلى المنفى في فرنسا، وتولت السلطة لجنة عسكرية بقيادة رئيس الأركان مصطفى ولد محمد السالك، وقد تم وقف العمل بالدستور وحل الجمعية الوطنية، وقد تولى السالك السلطة المطلقة وأرسى وضع ما عرف بلجنة الإنقاذ الوطني، وتم في مايو من ذلك العام تعيين محمد خونا ولد هيدالة رئيسا للوزراء، ثم استقال السالك بعد ذلك بشهر وخلفه في الرئاسة محمد محمود ولد أحمد لولي، وفي يناير 1980م نحى هيدالة، وشكل في أواخر نفس العام حكومة مدنية وأعلن عن مسودة دستور تقضي بالعمل بنظام متعدد الأحزاب، غير أن رئيس أركان الجيش معاوية ولد سيد أحمد الطايع أصبح في إبريل 1981م رئيسا للوزراء، وتم التخلي عن مسودة الدستور، وقاد سخط شعبي على حكم هيدالة وإلى انقلاب آخر في ديسمبر 1984م قاده الطايع، الذي وصل في نهاية الأمر إلى سدة السلطة، وفي إبريل 1991م أعلن الطايع طرح سلسلة من المقترحات لدستور جديد يقضي بالتعددية الحزبية على استفتاء وطني، وبحلول فبراير من العام التالي كانت هناك ستة أحزاب معارضة أعلنت انسحابها من انتخابات الجمعية الوطنية لتشكيكها في العملية الانتخابية، وقد جرت انتخابات رئاسية في 12 ديسمبر 1997م أعادت الطايع إلى السلطة بحصوله على أكثر من 90 بالمائة من الأصوات.

وفي الـ 3 من أغسطس 2005م، في عملية انقلابية هي الثالثة من نوعها خلال 15 شهر، استطاع العقيد أعلي ولد محمد فال مدير الأمن الوطني تولي السلطة بانقلاب (أبيض) مفاجئ حيث كان هو من أحبط المحاولات الانقلابية السابقة على الرئيس السابق العقيد معاوية ولد أحمد الطايع، وفي10 أغسطس 2005م، تم تشكيل الحكومة الموريتانية الانتقالية.

- الرئاسية :

باشرت موريتانيا إجراء انتخابات رئاسية وهي أول انتخابات للرئاسة يكون فيها الرئيس الحاكم خارج المنافسة الانتخابية، منذ إعلان استقلال البلاد عن الاستعمار الفرنسي عام 1960، حيث اصدر «المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية» بعد توليه السلطة قرارا يمنع أعضاءه وأعضاء الحكومة الانتقالية التي عينها، من الترشح لأي منصب انتخابي خلال المرحلة الانتقالية، التنافس منذ البدء كان محصوراً أربعة مرشحين هم أحمد ولد داداه (معارض) وصالح ولد حننا (معارض) والزين ولد زيدان (مستقل) وسيدي ولد الشيخ عبد الله (مستقل).

اليوم الانتخابي : انطلقت فجر السبت 24 شباط/ فبراير 2007 الحملة الانتخابية المحضرة لانتخابات رئيس موريتانيا الجديد لتستمر 14 يوما قبل أن يتوجه الناخبون لصناديق الإقتراع يوم 11 مارس 2007 في آخر وأهم مرحلة من المسلسل الانتقالي الذي عرفته البلاد.

اللائحة النهائية للمترشحين للانتخابات الرئاسية :

1- الزين ولد زيدان.

2- سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله.

3- مولاي الحسن ولد الجيد.

4- محمد ولد مولود.

5- دحان ولد أحمد محمود.

6- أحمد ولد داداه.

7- محمد أحمد ولد باب أحمد ولد صالحي.

8- محمد خونا ولد هيداله.

9- إسلم ولد المصطفى.

10- محمد ولد شيخنا.

11- مسعود ولد بلخير.

12- صالح ولد محمدو ولد حننه.

13- محمد ولد محمد المختار ولد التومي.

14- با ممدو آلسان.

15- الراجل الملقب رشيد المصطفى.

16- محمد ولد غلام ولد سيداتي.

17- سيدي ولد إسلم ولد محمد أحيد.

18- عثمان ولد الشيخ أحمد أبي المعالي.

19- إبراهيما مختار صار.

20- الشبيه ولد الشيخ ماء العينين".

وقد شهد النظام الانتخابي الموريتاني عدة تعديلات مهمة منذ الاطاحة بولد الطايع بما يستجيب لمتطلبات المرحلة الانتقالية، وتم في هذا السياق إنشاء لجنة انتخابية وطنية مستقلة تؤدي دور الرقابة والإشراف على جميع المراحل الانتخابية وتعديل بعض النصوص الأخرى حتى تنسجم مع الروح الجديدة للإصلاحات الديمقراطية التي تعرفها البلاد، كتمويل الأحزاب وزيادة نسبة تمثيل النساء في الترشحات والانتخاب واستعمال بطاقة التصويت الموحدة وتحسين النسبية في الانتخابات.

وشكل تعديل الدستور خطوة هامة قطعت الصلة مع الأحادية التي لازمت أنظمة الحكم في البلاد منذ الاستقلال عام 1960، وذلك لأن التعديلات الجديدة في هذا الدستور تقلص فترة الرئاسة من 6 سنوات الى 5 فقط وتحصر تجديد المأمورية الرئاسية في مرة واحدة وتحظر التعديل في المقتضيات المذكورة، حيث تم إدراج هذا المبدأ كمبدأ غير قابل للمراجعة الدستورية مستقبلا وهو ما يكرس مبدأ التناوب السلمي على السلطة.

النتائج : اعلن وزير الداخلية المدني أن سيدي ولد الشيخ عبد الله (69 عاما) أصبح رئيساً للجمهورية الإسلامية الموريتانية، وتولى الرئاسة في 19 من نيسان وحاز فيها على نحو 53% من الأصوات، في تقدم لا يعد كبيراً على منافسه المعارض البارز أحمد ولد داداه (64 عاما) والذي حاز على نحو 47% من الأصوات.

الفصل التاسع: سوريا : الاستفتاء الرئاسي والانتخابات التشريعية والمحلية

شهد عام 2007 في حيز الحراك الانتخابي السوري الكثير من التحركات المتمثلة بالاستفتاء الرئاسي والانتخابات التشريعية والمحلية .

- الانتخابات التشريعية :

جرت انتخابات مجلس الشعب للدور التاسع في الثاني والعشرين من شهر نيسان وقد اعلنت نتائجها بعد يومين من اغلاق صناديق الاقتراع ، وتنافس أكثر من 9 آلاف مرشح على ثلث مقاعد مجلس الشعب البالغة 250 مقعدا،بينما يعتبر أعضاء قائمة الجبهة الوطنية التقدمية (الائتلاف الحاكم) اعضاء حكميين لشغل ثلثي المقاعد

وتتألف الجبهة من 10 أحزاب يسارية وقومية عربية واشتراكية بزعامة البعث إلا أن البعث يحتل لوحده في المجلس 131 مقعدا مقابل 36 مقعدا لبقية الأحزاب .

سمات الانتخابات : غابت البرامج الانتخابية الموضوعية عن حملات المرشحين لانتخابات مجلس الشعب السوري المقررة يومي 22 و23 أبريل/نيسان الجاري، فيما تبدي شرائح عريضة من المجتمع السوري عدم حماستها للانتشار الكثيف للافتات وصور المرشحين الذي غلب عليهم حضور رجال أعمال بارزين ضمن قوائم ضمت رجال دين ونوابا من الدورة السابقة ويتندر كثير من السوريين للطروحات التي يقدمها غالبية المرشحين وخاصة تلك التي تتحدث عن مكافحة الفساد والقضاء على البطالة وتكافؤ الفرص ويرى محمود (29 عاما) "أن الشعارات تتكرر في كل انتخابات لكن أحد منهم يفعل شيئا لا لمكافحة الفساد ولا لتأمين فرص العمل". ويضيف أن تلك العناوين "إما أنها أكبر من حجم عضو مجلس الشعب أو أن هؤلاء ما إن يصلوا المجلس حتى ينسوا وعودهم أربع سنوات كاملة".

ويأمل أن يلتفت هؤلاء بعد أن ينجحوا إلى مشاكل ضعف الدخل والغلاء المستشري وتأمين فرص العمل والمساكن للشباب التي أصبحت أشبه بالحلم ويبلغ عدد أعضاء مجلس الشعب السوري 250 عضوا رشحت الجبهة الوطنية التقدمية –وهي الائتلاف الحاكم بقيادة البعث– 170 مرشحا في الفئتين: العمال والفلاحين المسماة "أ" 92 مرشحا وباقي المهن والمسماة "ب" 78 مرشحا وفي ظل ضمان مرشحي الجبهة فوزهم بفضل التزام البعثيين وأصدقائهم وعشرة أحزاب أخرى بالقائمة فإن الصراع يكاد ينحصر على 80 مقعدا، منها 35 في الفئة "أ" و45 في الفئة "ب" ويقول عضو مجلس الشعب السابق والمرشح حاليا بهاء الدين حسن، إن المجلس السابق قام بأعمال لا يجوز تجاهلها، مشيرا إلى حدوث زيادات في الرواتب والأجور لأكثر من مرة وإقرار قوانين ومراسيم إصلاحية بالغة الأهمية كقانون الضريبة وتوقع حسن أن يكون للمجلس المقبل أهمية خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي وعملية الإصلاح الواسعة التي تقوم الدولة بها .

فتور واضح تجاه المشاركة الانتخابية

رغم دعوة الجبهة الوطنية في بيان رسمي لها المواطنين إلى ممارسة واجبهم الوطني من خلال الإقبال على صناديق الاقتراع لانتخاب ممثليهم، وحثهم على اختيار المرشحين الأكثر قدرة وكفاءة على تمثيلهم وخدمة مصالحهم ، فإن الصحف الرسمية تنشر انتقادات للحملات المطروحة ويرى رئيس المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور عمار قربي أنه توجد لا مبالاة وعدم اهتمام بهذه الانتخابات على المستوى الشعبي و أن هناك تأخرا في إصدار قانون انتخابي جديد فضلا عن وجود الحصة لأحزاب الجبهة وهناك مشكلة الدائرة الانتخابية الواسعة جدا بحيث أن مدينة مثل دمشق تضم خمسة ملايين نسمة تنتخب مرشحيها دفعة واحدة دون حصر كل منطقة منها بعدد من المرشحين الذين يعرفهم الناخب مباشرة بدوره قال المحامي حسن عبد العظيم الناطق باسم التجمع العربي الديمقراطي –وهو تجمع محظور يضم عددا من الأحزاب الصغيرة غير المرخصة– إن التجمع قرر المقاطعة بسبب "عدم تعديل قانون الانتخابات وعدم توفر مناخ يسمح لأحزاب المعارضة بطرح برامجها الانتخابية" ويقدر عدد الناخبين بـ12 مليونا من أصل 19 مليون سوري، وبلغ عدد البطاقات الانتخابية التي سلمت نحو 4،7 ملايين بطاقة يتم التقدم لممارسة الانتخابات بواسطتها.

ووضعت وزارة الداخلية السورية 12 ألفا و425 مركزا انتخابيا في تصرف المقترعين، أي ما يوازي مركزا لكل ألف مقترع ووصل عدد المرشحين للانتخابات التشريعية 9645 مرشحا بينهم 1004 نساء.

فرز الاصوات والتوصل الى النتائج: كشف مصدر مسؤول في وزارة الداخلية السورية أن عمليات فرز الأصوات في انتخابات مجلس الشعب (البرلمان) استكملت في سبع محافظات، وتستمر لجان الانتخاب المختصة في فرز أصوات الناخبين في المحافظات المتبقية وأن سبب تأخر الفرز في الدوائر المتبقية يعود لكثرة عدد صناديق الاقتراع فيها، وتدقيق اللجان المختصة في اعتراضات مقدمة من مرشحين لانتخابات مجلس الشعب وجرت في محافظة الرقة (شمال شرقي سورية) أعمال شغب وحرق إطارات سيارات وقطع لطريق عام الرقة – دير الزور في موقع قرية البوحمد نحو 60 كم شرق الرقة، وتعرض مندوبو المرشحين ورؤساء وأعضاء لجان الصناديق للطرد والتهجم عليهم بالعصي والحجارة. وذكر موقع "سيريا نيوز" الالكتروني أن هذه الأعمال نتجت عن رفض ناخبي منطقة خط السبخة إعادة الانتخابات بعد إعلان محافظ الرقة أحمد شحادة خليل عن إعادة الانتخابات في عشرين مركزاً انتخابياً في المحافظة، للاشتباه بوجود عمليات تزوير فيها وأضاف ان الانتخابات أعيدت أمس وتستكمل اليوم حسب قانون الانتخابات العامة في خمسة مراكز في قرى مركز المدينة و15 مركزاً في قرى خط السبخة الواقعة على طريق عام دير الزور – الرقة ويذكر بأنه قد ترشح لانتخابات الدور التشريعي التاسع عن دائرة الرقة 523 مرشحا منهم 41 امرأة، واستمر منهم لخوض المعركة 45 مرشحا من ضمنهم 6 مرشحين لقائمة الجبهة الوطنية التقدمية و36 مرشحا من المستقلين، ويتنافس الجميع لشغل 8 مقاعد مخصصة لدائرة الرقة، اثنان منها للمستقلين فقط.

الجبهة الوطنية تحصد اغلبية المقاعد البرلمانية: فازت الجبهة الوطنية التقدمية التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم باغلبية الاصوات في الانتخابات التشريعية السورية وقال وزير الداخلية السوري بسام عبد المجيد إن الجبهة –ائتلاف مكون من عشرة أحزاب يقودها البعث– حصلت على 172 مقعدا من أصل 250 بمجلس الشعب السوري, فيما فاز المرشحون المستقلون بـ78 مقعدا.وأشار عبد المجيد في مؤتمر صحفي إلى أن نسبة المشاركة بلغت 56% وأكد الوزير السوري أن أكثر من 50% من مقاعد البرلمان المخصصة للجبهة التقدمية ذهبت للعمال والفلاحين الذين يشكلون العمود الفقري لحزب البعث, فيما ذهبت المقاعد المتبقية لبقية فئات الشعب. وحافظت النساء على نفس المقاعد التي حصلن عليها في الدورة السابقة وهي 30 مقعدا وأضاف أن البرلمان الجديد يضم 180 عضوا جديدا و70 عضوا حافظوا على مقاعدهم في المجلس.ونفى الوزير وقوع أي مخالفات أمنية خلال مجريات الانتخابات التي سادها "جو آمن وبدون حوادث" ، الوزير رد على الاتهامات الأميركية بشان الديمقراطية في سوريا بقوله إن "أي عمل تقوم به دمشق لن تجد ثناء من الأميركيين", مرجعا ذلك إلى مواقف سوريا من قضايا المنطقة من جانبه دعا النائب السوري السابق المعارض مأمون الحمصي إلى مقاطعة البرلمان الجديد, مطالبا بإعادتها تحت مراقبة دولية, بعد الإفراج عن سجناء الرأي وقال الحمصي في بيان له إن "هذه ليست انتخابات بل تعيينات, فغالبية المقاعد محجوزة سلفا لحزب البعث" .

– الاستفتاء الرئاسي :

بعد انتهاء سوريا من نيل الاستحقاق التشريعي في نيسان، كان السوريون على موعد مع الاستفتاء الشعبي الذي بموجبه يتم تجديد الولاية للرئيس بشار الاسد وقد حدد مجلس الشعب السوري السابع والعشرين من ايار موعدا للاستفتاء الرئاسي غداة موافقة اعضائه بالاجماع على ترشيح الرئيس بشار الاسد لولاية رئاسية جديدة مما سيكرس الاسد رئيسا حتى 2014.

دعوات من حزب البعث: في دمشق دعت القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم في سوريا السوريين الى التصويت لولاية ثانية للرئيس بشار الاسد خلال الاستفتاء وكان الاسد تولى الرئاسة في تموز 2000 خلفا لوالده الراحل حافظ الاسد بعد فوزه عبر استفتاء ب97ر29 في المئة من اصوات السوريين.

موقف المعارضة: حول الاستعدادات الإعلامية أو الميدانية للجماعة استعداداً للاستفتاء الرئاسي ، قال البيانوني الذي يتزعم التجمع المحظور منذ 11 عاماً، "إن الاستفتاء الرئاسي لا يقلّ في سخافته وتزويره لإرادة الشعب عن مسرحية الانتخابات النيابية، ولا أعتقد أنه يستحق الاهتمام والتحرّك، فهناك مرشح واحد يرشحه حزب البعث، ويجب على (مجلس الشعب) الموافقة عليه، وسواءً أعلن فوزه في الاستفتاء بنسبة 99.99% المعتادة، أو بأيّ نسبة أخرى، فإن هذا لن يعني للشعب السوريّ شيئاً ولن يساعد على مواجهة الأزمات الداخلية أو الخارجية التي تعاني منها سورية، بل سيزيد هذه الأزمات تعقيداً".ويشار إلى أن البيانوني (68 سنة) انتخب عام 1996 مراقباً عاماً لجماعة الإخوان المسلمين المحظورة في سورية، والتي صدر عام 1980 حكماً بالإعدام على أي شخص منتسب لها، وأعيد انتخابه العام الماضي مراقباً عاماً للمرة الثالثة، وأعلن أكثر من مرة عن تبنّي جماعته تغييرات تنظيمية وسياسية على طريق التحول من حزب تضامني إلى حزب تمثيلي ومن الشمولية إلى النسبية عبر القبول بالتعددية والتداول على السلطة والاحتكام إلى صناديق الاقتراع.

يوم الاستفتاء: توجه السوريون في السابع والعشرين من آيار إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في استفتاء لتجديد ولاية ثانية للرئيس بشار الأسد مدتها سبع سنوات وسط دعوات من أحزاب المعارضة إلى المقاطعة وقال وزير الداخلية بسام عبد المجيد الذي يترأس لجنة الإشراف المركزية على الاستفتاء إن عمليات التصويت بدأت من الساعة السابعة صباحا بالتوقيت المحلي وانتهت في السابعة مساء و أن بطاقة الاستفتاء تحمل دائرتين إحداهما حمراء وترمز للموافقة والأخرى رمادية وتدل على الرفض.

النتائج: أغلقت مراكز الاقتراع في سوريا أبوابها بعد أن أدلى الناخبون بأصواتهم أكد وزير الداخلية السوري اللواء بسام عبد المجيد أنه تم تمديد عملية الاقتراع لثلاث ساعات نظرا "للإقبال الكبير في مختلف المحافظات"وعقد مجلس الشعب السوري جلسة خاصة أعلن فيها عن النتائج أذ ان 97،62% من الناخبين السوريين وافقوا على تجديد ولاية الرئيس بشار الاسد لمدة سبع سنوات، وكانت نسبة المشاركة في الاستفتاء ، بلغت 95،86% اي نحو 11،100 مليون ناخب، موضحا ان 97،62% من الناخبين وافقوا على تجديد ولاية الرئيس.

وان 19 الفا و653 ناخبا، اي 1،71 بالالف من الناخبين، صوتوا ب"لا" ردا على سؤال الاستفتاء عما اذا كانوا يؤيدون التجديد لبشار الاسد، بينما اعتبرت 253 الف ورقة اقتراع لاغية. وقام وزير الداخلية السوري بتسليم نتائج الاستفتاء الى رئيس مجلس الشعب السوري محمود الابرش لاعلانها في جلسة خصصت لاعلان النتائج رسميا وتحديد موعد للرئيس الاسد لاداء القسم لرئاسة الجمهورية لولاية ثانية تبدأ في 17 تموز/يوليو.

وبحسب الدستور، يفترض ان يعلن مجلس الشعب السوري رسميا بشار الاسد رئيسا للجمهورية لولاية جديدة من سبع سنوات وفي تصريحات، رأى عبد المجيد في هذه النتيجة "رسالة الى الخارج لتؤكد متانة الجبهة الداخلية السورية المتماسكة خلف قيادته في ظل ما تتعرض له سوريا من ضغوط لتغيير نهجها السياسي الوطني والقومي على صعيد الساحة الاقليمية".

– الانتخابات المحلية :

جرت إنتخابات المجالس المحلية لدورتها التاسعة وبالدعوة للمشاركة في التصويت لنحو 12 مليون مواطن لاختيار 9687 عضوا بلديا وبمنافسة قرابة 32 ألف مرشح قُسموا إلى فئتين إحداهما تضم مرشحي حزب البعث والجبهة التقدمية التي يقودها فيما خُصصت الأخرى للمستقلين.

تنظم الدعاية الانتخابية للمرشحين:

في الحادي والثلاثين من تموز أصدرت وزارة الإدارة المحلية تعليماتها حول الدعاية الانتخابية الخاصة بمرشحي إنتخابات المجالس المحلية والمتضمنة حق المرشح وبعد استلامه الوصل النهائي اذاعة نشرات وبيانات حول برنامجه وكل ما يتعلق ببرنامج أعماله على أن تكون موقعة من قبله.

وأصدر الرئيس بشار الاسد مرسوماً تشريعياً رقم 303 حدد بموجبه الانتخابات البلدية في السادس والعشرين من شهر آب وعدد أعضاء مجالس المحافظات وأعضاء مجالس المدن ووفق المرسوم الانتخابي فقد تحدد عدد أعضاء مجالس المحافظات بنسبة عضو واحد لكل عشرة آلاف نسمة أو كسر يتجاوز نصف هذا العدد في كل دائرة انتخابية، وذلك ضمن الحدود المبينة في قانون الادارة المحلية.

تعليمات الدعاية :

* أن يقدم المرشح ثلاث نسخ من نشرات وبيانات دعايته الإنتخابية الى المحافظ ، وأن يكون مضمون النشرات والبيانات محصوراً في حدود اختصاصات ومهام مجلس الوحدة الإدارية التي يرشح نفسه لعضويتها ضمن النطاق الاداري لهذه الوحدة.

* أن لا يتعرض المرشح في دعايته الانتخابية لغيره من المرشحين .

إعتماد قوائم الجبهة الوطنية التقدمية :

أكدت السلطات السورية اعتماد قوائم الجبهة الوطنية التقدمية التي يقودها حـزب البعـث الحـاكم وآخـرين مستقلين في انتخابات الادارة المحلية وهو اجراء كان قد الغي في الانتخابات الماضية منذ اربع سنوات مضت وطبقاً للتجارب في الانتخابات السورية فان الفوز سيكون لمصلحة المنتمين الى احزاب الجبهة بحكم التعبئـة السياسية التي تتم والتي لاتخلو من حالات الزام منعاً من قيام مرشحين من خارج القائمة بخرق القائمة التـي يجري التوافق على اعضائها بين حزب البعث والاحزاب الثمانية المشاركة في الجبهة الوطنية التقدمية والتي تضم احزابا شيوعية وقومية اضافة الى الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي انضم الى الجبهة مؤخراً.

مقاطعة المعارضة :

*جماعات المعارضة السورية اعلنت مقاطعة انتخابات الادارة المحلية على نحو ما فعلت فـي الانتخابـات البرلمانية الاخيرة ، الجبهة الكردية وهي احدى التحالفات الكردية المنضوية ذكرت في اعلان دمشق للتغييـر الوطني الديمقراطي مقاطعتها انتخابات الادارة المحلية المقبلة ، المقاطعة جاءت احتجاجا على ما وصفه عدم استجابة النظام لمطالب المعارضة في الإصلاح وعدم إصدار قانون جديد للأحزاب.

*طالب تجمع إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي قوى المعارضة السورية الموقعـة علـى الإعـلان بمقاطعة الانتخابات المحلية (البلدية) وطالب في بيان له بفتح الحقل السياسي امام القوى السياسية والاجتماعية للتعبير عن أفكارها وبرامجها ومشاريعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ورفع حالة الطوارئ والأحكـام العرفية وإلغاء المحاكم الاستثنائية في سوريا.

حيثيات العملية الإنتخابية :

وزير الإدارة المحلية أعلن أن عدد المتقدمين بطلبات ترشيح لعضوية المجالس المحلية في كـل المحافظـات تجاوز 32 ألف متقدما يتنافسون لشغل 9687 مقعدا ، وبلغ عدد المرشحين في محافظة درعا بعد إغلاق باب الترشيح 2202 مرشح ومرشحة للوصول إلى عضوية مجلس المحافظة ومجالس المدن والبلدان والقرى منهم 462 مرشحا ومرشحة لمجلس المحافظة يتنافسون على 98 مقعدا خصصت لأعضاء مجلس المحافظـة فـي هذه الدورة بالإضافة إلى 780 مرشحا ومرشحة لمجالس المدن البالغة 12 مدينة وعدد أعضاء مجلـس كـل منها 20 عضوا والباقي من المرشحين والبالغ عددهم 960 مرشحا يتنافسون للحصول على عضوية مجالس البلدان والقرى.

اليوم الإنتخابي :

جرت عمليات الاقتراع في ذات اليوم المحدد لها وهو السادس والعشرين من آب ، كما وإستثنف الاقتراع في اليوم التالي والذي إعتبر اليوم الثاني والاخير للاقتراع .

*صناديق الاقتراع : أغلقت صناديق الاقتراع عند العاشرة من مساء الاحد السادس والعشرين من آب في المحافظات والمدن والبلدان والقرى كافة على ان تستأنف عند الساعة السابعة من صباح الاثنين السابع والعشرين واستمرت عمليات الاقتراع فى جميع المراكز الانتخابية حتى الساعة الرابعة عشرة من بعد ظهر الاثنين حيث بدأت بعد ذلك عمليات فرز اصوات الناخبين .

*دعوة للناخبين : دعي للمشاركة في التصويت نحو 12 مليون سوري لاختيار 9687 عضوا بلديا ويتنافس في الانتخابات قرابة 32 ألف مرشح قُسموا إلى فئتين إحداهما تضم مرشحي حزب البعث والجبهة التقدمية التي يقودها فيما خُصصت الأخرى للمستقلين.

*حق التصويت : يحق لكل مواطن سوري أتم 18 عاما من عمره التصويت ، فيما لا يستطيع عناصر القوات المسلحة والشرطة المشاركة في عمليات الاقتراع التي تجرى كل أربع سنوات وباستثناء بعض اللافتات النادرة في المدن الكبرى جرت الحملة الانتخابية بشكل غير ملحوظ تقريبا.

* نص قانون الادارة المحلية : نص قانون الادارة المحلية على أن يكون أعضاء مجالس المحافظة من 30 الى 100 بواقع ممثل واحد لكل عشرة الاف مواطن كما حدد عدد أعضاء مجالس المدن من 20 الى 50 عضوا بواقع ممثل واحد لكل أربعة الاف مواطن وعدد أعضاء مجلس البلدة أو الوحدة الريفية من 10 الى 25 عضوا بواقع ممثل واحد عن كل الف مواطن وبلغ عدد المراكز الانتخابية /11545/ مركزا أشرف على كل منها لجنة مؤلفة من رئيس وعضوين.

*الفرز : أعلن وزير الإدارة المحلية والبيئة أن عمليات الاقتراع لانتخاب أعضاء المجالس المحلية فى المحافظات والمدن والبلدات والقرى قد اختتمت في السابع والعشرين من آب وفى جميع مراكز الاقتراع فى الدوائر الانتخابية فى المحافظات وأن لجان الاقتراع فتحت الصناديق وبدأت بفرز أصوات الناخبين تمهيدا لتنظيم محاضر أصولية بنتائج فرز الاصوات لرفعها الى اللجان المركزية للدوائر الانتخابية التى تقوم بدورها بارسال نتائج الدائرة الانتخابية الى اللجان المركزية فى مراكز المحافظات لتقوم كل منها بتنظيم محضر اجمالى للمحافظة وما يتبعها من مدن وبلدات وقرى لرفعه الى وزارة الادارة المحلية والبيئة ، وأكد أن العملية الانتخابية سارت فى جو من الحرية والهدوء وفى ظل اجراءات مبسطة وتدابير ضمنت للناخبين النزاهة والحياد وأنه لم تسجل أى حادثة مخلة بالامن أو بسلامة الانتخاب.

النتائج: إعلن عن نتائج الانتخابات في يوم الاربعاء التاسع والعشرين من آب ، عبر مؤتمر صحفي عقده وزير الادارة المحلية والبيئة السوري وكانت النتائج كالتالي :

* نسبة الاقتراع بلغت/54ر49/ بالمئة فى حين بلغت نسبة الاقتراع فى الدورة الثامنة/8ر37/ بالمئة وعدد الفائزات بعضوية المجالس المحلية فى الدورة التاسعة/319/ عضوة فى حين بلغت فى الدورة الثامنة عام/2003/ 294/ عضوة .

* الانتخابات تمت فى/740/ دائرة انتخابية منها /96/ دائرة لمجالس المحافظات و/127/ دائــرة لمجــالس المدن و/259/ دائرة لمجالس البلدات و/253/ دائرة لمجالس القرى .

* عدد مراكز الاقتراع بلغ/11545/ مركزا وعدد صناديق الاقتراع/18626/ صندوقا وعدد المجالس التــى تم انتخاب اعضائها /653/ مجلسا منها /14/ مجلس محافظة و/127/ مجلس مدينة و/259/ مجلــس بلــدة و/253/ مجلس قرية.

* عدد المرشحين لعضوية المجالس المحلية بلغ/32058/ مرشحا تنافسوا على /9697/ مقعدا مــنهم/9388/ مرشحا تنافسوا على/1262/ مقعدا لمجالس المحافظات و/9554/ مرشحا تنافسوا على/2772/ مقعدا لمجالس المدن و/7293/ مرشحا تنافسوا على/3133/ مقعدا لمجالس البلدات و/5877/ مرشحا تنافسوا على/2350/ مقعدا لمجالس القرى .

* نسبة تمثيل القطاع الاول /أ / عمال وفلاحين وحرفيين وكسبة بلغت/60/ بالمئة فى مجــالس المحافظــات ومجالس المدن/70/ بالمئة فى مجالس البلدان والقرى ونسبة تمثيل القطاع الثانى/ب/ بــاقى فئــات الــشعب بلغت/40/ بالمئة فى مجالس المحافظات ومجالس المدن و/30/ بالمئة فى مجالس البلدان والقرى .

* عدد الفائزين فى المجالس المحلية حسب المستوى التعليمى بين الوزير الاطــرش انــه بلــغ/42/ شــهادة دكتوراه /10/ ماجستير/113/ دبلوم/3124/ شهادة جامعية /1879/ معهد متوســط/1609/ شــهادة ثانويــة /714/ تعليم اساسى /2135/دون تعليم الاساسى/71/ غير محدد .

*عدد الحاصلين على البطاقة الانتخابية بلغ/8012066/ ناخبا ومارس منهم حق الاقتراع/3969536/ ناخبا.

الفصل العاشر: قطر : انتخابات المجلس البلدي المركزي في الدورة الثالثة لعام 2007

انتخب القطريون في الاول من نيسان أعضاء المجالس البلدية في ثالث اقتراع من نوعه تشهده الــبلاد منــذ 1999 وفي 29 دائرة انتخابية ، حيث تنافس 118 مرشحا بينهم ثلاث نساء – بدل ســت فــي الانتخابــات الماضية– لشغل 29 مقعدا على مدى السنوات الأربع القادمة .

نسبة المشاركة : قال عضو اللجنة الإشرافية على الانتخابات إن نسبة المشاركة بلغت الــ 50%، مــن بــين نحو 28 ألف مسجل ووصف المتحدث النسبة بالكبيرة، علما بأن انتخابات 2003 سجلت مشاركة ضعيفة وفي مكان اخر حيث الدائرة السابعة التي تضم أربع مناطق، بلغت نسبة المشاركة نحو 20% من إجمــالي 1479 مسجلا.

استعدادات : كانت وزارة الداخلية قد دعت القطريين المقيدين بجداول الانتخابات إلى التصويت في انتخابات المجلس البلدي، ونوهت الى :

· أن الانتخاب يكون بالاقتراع السري.

· يحظر علي الناخب المجاهرة باسم المرشح الذي يختاره.

· يجوز للناخب الذي لا يستطيع أن يثبت رأيه بنفسه في ورقة الاقتراع أن يبديه شفاهة وسرا لأعضاء اللجنة، ليتولى رئيسها إثبات رأي الناخب في الورقة .

· حذرت الوزارة من ممارسة مختلف أشكال الدعاية الانتخابية داخل المقر الانتخابي.

· تباشر لجان الانتخاب فرز الأصوات وإعلان النتيجة بعد انتهاء عملية الاقتراع، ويفوز في الانتخاب المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة، وإذا تساوت الأصوات بين أكثر من مرشح اقترعت اللجنة بينهم في حضورهم.

الطعون : بدأت فترة الطعون في اليوم التالي للانتخاب، ويحق خلالها لكل مرشح أو ناخب أن يطلب إبطال انتخاب العضو المنتخب في دائرته، ويقدم الطلب مكتوبا ومسببا إلى دائرة الانتخابات لرفعه إلى رئيس لجنة فحص الطعون والتظلمات.

واستعدت وزارة الداخلية جيدا لإجراء الانتخابات، حيث تم تجهيز 29 دائرة لاستقبال 28153 ناخبا وناخبة، خصوصا وأن من المتوقع أن تشهد هذه الانتخابات إقبالا كبيرا من الناخبين. وكانت نتائج دائرتي الخور وبن عمران قد حسمت بالتزكية.

وكانت اللجنة المشرفة على الانتخابات قد أجرت قبل يومين تجربة عملية (سيناريو) لإجراءات يوم الانتخاب، حضرها رؤساء اللجان التنفيذية للانتخابات ورؤساء وأعضاء اللجان الانتخابية ال 29، وجرت التجربة في الدائرة الخامسة في مدينة خليفة الجنوبية، للوقوف على أفضل وجه لسير العملية الانتخابية في هذا اليوم. وتناولت التجربة كيفية جمع أوراق الاقتراع وفتح الصناديق بعد نهاية الاقتراع وفرز أوراقه وكيفية إحصاء الأصوات، ولن يسمح للمرشحين بمحادثة الناخبين أو التأثير فيهم داخل الدوائر الانتخابية، وسوف تتكون كل لجنة من قاض سيمثل رئيس اللجنة وعضو من وزارة الداخلية وعضو مدني من الجهات الحكومية المختلفة، على أن يتواجد هؤلاء في اللجنة منذ السابعة والنصف في صبيحة يوم الانتخاب، ليتسنى للمرشحين رؤية صناديق الاقتراع، وهي فارغة ويتم تشميعها أمامهم.

ويذكر أن بين المتنافسين ثلاث نساء، أبرزهن عضو المجلس في دورته الثانية شيخة الجفيرى عن دائرة المطار وسهيلة الحارب وأمينة الهيل، وجميعهن من وزارة التربية والتعليم في قطر. ويواجهن مرشحين أقوياء، بينهم رجال أعمال وموظفون في الأمانة العامة للمجلس البلدي، وتعد الحارب أقل مرشحة تواجه منافسين، حيث ينافسها على المقعد مرشح واحد، وتواجه الهيل خمسة مرشحين والجفيري ثلاثة.

وكانت أول انتخابات للمجلس البلدي القطري قد جرت في ،1999 حيث تم انتخاب 29 عضوا من بين 227 مرشحا منهم 6 نساء لم تفز أي منهن، فيما بلغ عدد المقيدين في كشوف الناخبين 25017. وبعد أربعة أعوام، وهي الفترة المحددة لعمر المجلس البلدي المركزي، جرت الدورة الثانية في إبريل/نيسان 2002 وشارك فيها 24218 ناخبا، وتنافس فيها 84 مرشحا، ونالت العضوية امرأة واحدة هي شيخة الجفيري.

نظام الانتخاب: كان المرسوم الأميري رقم (17) لسنة 1998م قد حدد نظام انتخاب أعضاء المجلس البلدي المركزي ومنح حق الانتخاب لكل قطري وقطرية تتوافر فيهم الشروط الآتية:-

1. أن تكون جنسيته الأصلية قطري، أو أن يكون قد مضى على اكتسابه الجنسية القطرية خمس عشرة سنة على الأقل.

2. أن يكون قد بلغ من العمر (18) سنة ميلادية.

3. ألا يكون قد سبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

4. أن يكون مقيماً إقامة فعلية في الدائرة الانتخابية التي يباشر فيها حق الانتخاب.

5. ألا يكون من العاملين في القوات المسلحة أو الشرطة.

صلاحيات المجلس:

يعد المجلس البلدي مجلساً مستقلاً ليس لوزارة الشؤون البلدية والزراعة أية سلطة على أعماله، وللمجلس كامل الحرية في ممارسة دوره دون أي تدخل من جانب الوزارة ويعد دور كل من المجلس البلدي والوزارة مكملاً للآخر. ولا يزال دور المجلس البلدي دوراً استشارياً رقابياً، ومن حقه مناقشة كافة القضايا والمشكلات، وليس قاصرا على ما يمكن طرحه من جانب الوزارة التي تأخذ بتوصيات المجلس. ويحدد أعضاء المجلس البلدي برنامج عملهم وميزانيتهم دون تدخل من أحد.

وتعمل وزارة الشؤون البلدية والزراعة والمجلس البلدي في إطار واحد متعاونين من أجل هدف واحد هو خدمة الوطن والمواطن، وعلى وزير الشئون البلدية والزراعة شرح وتوضيح وجهات النظر المختلفة للمجلس

البلدي من خلال لجنة متخصصة ولكن لو وجد خلل واستمر هذا الخلاف في وجهات النظر فإن موضوع الخلاف يرفع إلى مجلس الوزراء الموقر مقروناً بوجهتي النظر موثقتين بوضوح.

ويركز أعضاء المجلس الذين يمثلون (29) دائرة على الضروريات الملحة مع مراعاة ترشيد الإنفاق وتحقيق الخدمات الضرورية من خلال اتباع خطة مدروسة وعمل منسق للوقت والجهد والمال وتحقيق الأولويات في المناطق كإنشاء الشوارع والصرف الصحي والحدائق والمتنزهات.

استعدادات

كانت وزارة الداخلية القطرية قد دعت القطريين المقيدين بجداول الانتخابات إلى التصويت في انتخابات المجلس البلدي، ونوهت الى :

1- أن الانتخاب يكون بالاقتراع السري.

2- يحظر علي الناخب المجاهرة باسم المرشح الذي يختاره.

3- يجوز للناخب الذي لا يستطيع أن يثبت رأيه بنفسه في ورقة الاقتراع أن يبديه شفاهة وسرا لأعضاء اللجنة، ليتولى رئيسها

4- إثبات رأي الناخب في الورقة .

5- حذرت الوزارة من ممارسة مختلف أشكال الدعاية الانتخابية داخل المقر الانتخابي.

6- تباشر لجان الانتخاب فرز الأصوات وإعلان النتيجة بعد انتهاء عملية الاقتراع، ويفوز في الانتخاب المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات الصحيحة، وإذا تساوت الأصوات بين أكثر من مرشح اقترعت اللجنة بينهم في حضورهم.

الطعون

7- تبدأ فترة الطعون في اليوم التالي للانتخاب، وتستمر 15 يوما، يحق خلالها لكل مرشح أو ناخب أن يطلب إبطال انتخاب العضو المنتخب في دائرته، ويقدم الطلب مكتوبا ومسببا إلى دائرة الانتخابات لرفعه إلى رئيس لجنة فحص الطعون والتظلمات.

عدد الناخبين: كان من المنتظر إن يكون عدد الناخبين خلال الدورة المقبلة نحو 25 إلف مواطن، إذا ما أخذت بعين الاعتبار إعداد الناخبين الجدد الذين سجلوا أسماءهم وبلغ عددهم 5589 وكان عدد المقترعين في

انتخابات المجلس البلدي في ابريل 2003 قد بلغ نحو 20 الفا، مقارنة مع 17.5 الفا في الدورة الاولى (مارس 1999).

الدوائر الانتخابية: وتضم الدائرة الأولى منطقة الجسرة، الدائرة الثانية الدوحة الحديثة، والدائرة الثالثة المرخية، والدائرة الرابعة مدينة خليفة الشمالية، والدائرة الخامسة مدينة خليفة الجنوبية، والدائرة السادسة ابن عمران والدائرة السابعة السلطة الجديدة، والدائرة الثامنةالهلال، والدائرة التاسعة المطار، والدائرة العاشرة الوكرة، والدائرة الحادية عشر مسيعيد ، والدائرة الثانية عشر، وابو هامور ، والدائرة الثالثة عشر الغانم الجديد، والدائرة الرابعة عشر المرة، والدائرة الخامسة عشر معيذر،والدائرة السادسة عشر مريخ، والدائرة السابعة عشر معيذر الشمالية، والدائرة الثامنة عشر الريان الجديد، والدائرة التاسعة عشر الريان القديم، والدائرة العشرون الناصرية، والدائرة الواحدة والعشرون الغرافة، والدائرة الثانية والعشرون أم صلال علي، والدائرة الثالثة والعشرون الخريطيات، والدائرة الرابعة والعشرون الشحانية، والدائرة الخامسة والعشرون دخان، والدائرة السادسة والعشرون الخور، والدائرة السابعة والعشرون الذخيرة، والدائرة الثامنة والعشرون الشمال، والدائرة التاسعة والعشرون الغويرية.

الفصل الحادي عشر: مصر : انتخابات " شورى ومحلية وجامعية وصحفية " وتعديلات دستورية والتجديد لمبارك لرئاسة الحزب الحاكم

تميز عام 2007 بالتغير الواسع في حيز الحراك الانتخابي في مصر بدء من التصويت على التعديلات الدستورية ومروراً بانتخابات الشورى وانتخابات نقابة الصحفيين والانتخابات الجامعية وانتهاءاً بالتجديد لمبارك لرئاسة الحزب الوطني الحاكم والتهيؤ للانتخابات المحلية .

* التصويت التعديلات الدستورية :

تم اصدار قرار بتعديل الدستور عبر شهر آذار ، وكانت للمعارضة مطالبات بمقاطعة الاستفتاء على تلك التعديلات التي تمس في جزء منها حرية ونزاهة العملية الانتخابية عبر التغيير الطارىء في المادة (88) من الدستور والمتعلقة بالاشرف القضائي على الانتخابات .

نص المادة 88:

تنص المادة (88) في صيغتها الحالية على إجراء انتخابات مجلس الشعب تحت إشراف قضائي وقضت المحكمة الدستورية العليا عام 2000 بأن تجرى الانتخابات العامة تحت إشراف قضائي كامل. وتطالب المعارضة ومنظمات المجتمع المدني ببقاء الإشراف القضائي الكامل باعتباره من أفضل وسائل منع الانتهاكات والمخالفات التي تشوب الاقتراع في مصر ويرى محللون أن الإشراف القضائي على انتخابات

مجلس الشعب عام 2005 كان وراء ارتفاع عدد المقاعد التي شغلتها جماعة الاخوان المسلمين إلى 88 مقعدا في المجلس مقارنة بالمقاعد الـ17 التي شغلتها خلال الانتخابات السابقة. . ويتأهب مجلس الشعب (البرلمان) المصري لعقد أولى جلساته التي يقر فيها بصفة نهائية التعديلات الدستورية ومن ضمن تلك التعديلات المادة (88) التي تتضمن طلب التعديل على توفير الاشراف القضائي على كفاءة ونزاهة العملية الانتخابية والنطاق الذي يتيح لأعضاء من الهيئات القضائية الإشراف عليها ويضمن إجراء الانتخابات في يوم واحد وترى اللجنة أنه يمكن الاهتداء في شأن تنظيم الإشراف على العملية الانتخابية بما تأخذ به العديد من الديمقراطيات الراسخة، ويجب التأكيد على أن الأخذ بنظام اللجنة العليا لا يلغي دور الإشراف القضائي على العملية الانتخابية. ولا يمس دوره الطبيعي في الفصل في المنازعات الإدارية المتعلقة بحق الترشيح ، جماعة الإخوان المسلمين وكتلة النواب المستقلين بمجلس الشعب وحزبا الوفد والتجمع وحزب الكرامة العربية (تحت التأسيس) إن المعارضة "تؤكد أن المادة 88 بصيغتها الجديدة تلغي الإشراف القضائي على عملية الاقتراع في الانتخابات العامة" يأتي ذلك ردا على إقرار لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية في مجلس الشعب الثلاثاء الماضي صياغات شبه نهائية للتعديلات المقترحة تضمنت فيما يخص المادة 88 من الدستور أن "تتولى لجنة عليا تتمتع بالاستقلال والحيدة الإشراف على الانتخابات على النحو الذي يبينه القانون, على أن يكون من بين أعضائها أعضاء من هيئات قضائية حاليون وسابقون".

اغلاق صناديق الاقتراع : اعلن وزير الاعلام ان عمليات التصويت على التعديلات الدستورية انتهت وان متوسط نسبة المشاركة يراوح بين 23% الى 27% وفق تقديرات اللجنة العليا للانتخابات. وقال الفقي ان "الاقبال كان ضعيفا في الساعات الاولى ثم ارتفعت نسب المشاركة بعد الظهر بعد انتهاء مواعيد العمل ومغادرة الناس لاماكن عملهم". واوضح ان بعض اللجان لم تغلق الصناديق في الساعة السابعة للسماح للناخبين الذين كانوا لا يزالون متواجدين داخلها بالاقتراع" واكد انه "وفق المؤشرات الاولية التي تجمعت لدي اللجنة العليا للانتخابات فان متوسط نسبة المشاركة في مختلف محافظات مصر يراوح بين 23% و27%". واكد انه كان ملحوظا بصفة خاصة "ارتفاع نسبة مشاركة المراة". واضاف ان نسب المشاركة تراوح بين 15 و30% في معظم المحافظات باستثناء محافظتي الاسماعيلية وشمال سيناء حيث ارتفعت النسبة الى ما بين 55% و66%.

* الحزب الناصري والاخفاق في انتخاب امينه العام:

لم يتوصل اعضاء الحزب الناصري الى اتفاق نهائي بخصوص انتخاب الامين العام واربعة نواب للرئيس خلال المؤتمر الرابع للحزب ، ويعود عدم التوصل الى اتفاق لاسباب تتعلق بتمسك اعضاء المؤتمر العام مع وجهة النظر القاضية باستحداث منصب نائب اول للرئيس ومطالبتهم بتولي (سامح عاشور) نقيب المحامين لاختياره لهذا المنصب .

* انتخابات الشورى :

استمرت المعركة السياسية والانتخابية بين الحكومة والاخوان المسلمين من خلال تواصل حملات الاعتقال للمرشحين واتهامهم بممارسة الدعاية الدينية التي باتت محظورة بعد اجراء جملة من التعديلات على قانون الحقوق السياسية لسنة 1956 في آيار الماضي ، وشهد شهر حزيران إجراء انتخابات التجديد النصفي للشورى وعلى دورتين للتنافس على 88 مقعداً من إجمالي 264 والتي قضت بفوز الحزب الوطني الحكم بإغلبية مقاعده ، وتعقد انتخابات مجلس الشورى كل ثلاثة أعوام لاختيار نصف أعضاء المجلس في حين يعين رئيس الجمهورية الأعضاء الأربعة والأربعين الباقين .

مرشحو الاخوان: أعلنت جماعة الاخوان المسلمين في مصر عن انها نجحت في ترشيح 19 من أعضائها لانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى أي اقل بواحد فقط عن العدد الذي قالت الجماعة انها ستتقدم به لخوض الانتخابات التي تدور المنافسة فيها على 88 مقعداً.

ويمكن ان يزيد عدد مرشحي الجماعة بعد ان تتخذ اللجنة الانتخابية قرارات بشأن احكام يتوقع صدورها في دعاوى قضائية أقامها مرشحون إخوان لم يتمكنوا من تقديم أوراق ترشيحهم إلى ذلك بلغ عدد المرشحين عن الجماعة وفق الكشوف النهائية للجنة العليا لانتخابات الشورى 19 مرشحاً في 18 دائرة في 14 محافظة.

مرشحو الحزب الحاكم : في حين تخوض جماعة "الإخوان" الانتخابات بـ 18مرشحاً، يخوض الحزب "الوطني" الانتخابات بـ 108 مرشحا بعد شطب مرشح في الإسكندرية ، وإن كان «الوطني» حسم 6 مقاعد بالتزكية.

يوم الإنتخاب :

* المعارضة تقاطع ممثلة في حزب الوفد (ليبرالي) والتجمع (اشتراكي) والإخوان يشاركون لإول مرة .

* أنصار مرشحي الحزب الحاكم قاموا بإطلاق نار عشوائي مما أدى إلى مقتل مرشح مستقل .

* توافد الناخبين بدأ ضعيفا في ساعات الصباح الاولى.

* انتشار أمني كبير في الدوائر التي يشارك فيها مرشحو الإخوان المسلمون.

* مراقبو المجتمع المدني منعوا من دخول المقار الانتخابية لمراقبة التصويت.

*جماعات أهلية أحجمت عن المراقبة لعدم حصولها على التراخيص اللازمة لذلك.

* بعض الدوائر خارج العاصمة – والتي تشهد تنافسا بين مرشحي الحزب الوطني والإخوان المسلمين– تشهد حشودا أمنية في محاولة فيما يبدو لمنع مشاركة الناخبين المؤيدين للجماعة.

* اللجنة الانتخابية قالت أنه تم دعوة 27 مليون ناخب دعوا للتصويت .

* شهدت بعض الدوائر أعمال عنف وسجلت منظمات حقوق الإنسان محاولات لمنع ناخبين ومراقبي المجتمع المدني من دخول مراكز الاقتراع.

* المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ذكرت أنها سجلت منع مراقبين من المنظمات الأهلية ووكلاء مرشحين خاصة من الإخوان من دخول اللجان الانتخابية كما سجلت في دوائر أخرى منع ناخبين من التصويت بفرض قيود على دخولهم، وعمليات تزوير في بعض اللجان.

* نقلت وكالة رويترز أن مرشح الإخوان في محافظة كفر الشيخ بدلتا النيل أشرف السعيد تعرض للضرب من جانب الشرطة وأشخاص آخرين، حين جذب بطاقات اقتراع من مسؤولين انتخابيين كانوا يضعون عليها علامات تجعلها لمصلحة الحزب الوطني الحاكم.

* في مركز اقتراع بمدينة الزقازيق عاصمة محافظة الشرقية قال ناجي صقر –وهو من مرشحي الإخوان أيضا– إن رجال الأمن ألقوا بخمسة من مندوبي الجماعة خارج مركز الاقتراع.

مؤشرات النتائج الأولية : أسفرت الجولة الأولى من انتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى المصري ، عن فوز الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) بأغلبية المقاعد وفق المؤشرات الأولية بعد فوزه بـ 11 مقعداً بالتزكية، وفاز حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي بمقعد فقط، وفشلت جماعة الإخوان المسلمين في الحصول على أي مقعد وقررت اللجنة العليا للانتخابات التي لم تعلن النتيجة بشكل رسمي إجراء انتخابات الجولة الثانية "الإعادة" يوم الثامن عشر من حزيران .

الجولة الثانية :

تنافس 34 مرشحا على 17 مقعدا في الجولة الثانية لانتخابات التجديد النصفي لمجلس الشورى المصري في 12 محافظة، واستعدت مديريات أمن هذه المحافظات لتأمين العملية الانتخابية وقد وأسفرت الجولة الأولى عن فوز الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) ب 59 مقعدا بالإضافة إلى 12 بالتزكية، وهزيمة ثقيلة لمرشحي جماعة الإخوان المسلمين، وهي النتيجة التي أرجعها الأمين العام للحزب الوطني صفوت الشريف إلى ثقة المصريين في سياسة الحزب الوطني وبرنامجه الانتخابي التي شهدت إقبالاً واسعاً من الناخبين على حد قوله، بعد أن استشعر الناخب أهمية الدور التشريعي للمجلس، بعد منحه صلاحيات في التعديلات الدستورية والتشريعية التي أجريت على ضوئها تلك الانتخابات.

النتائج :

حصل الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) على 84 مقعدا في مجلس الشورى بإسم مرشحيه الرسميين من إجمالي 88 مقعدا جرى التنافس عليها في جولتين انتخابيتين ، وحصل الحزب على 13 مقعدا بالتزكية.. وتشير النتائج إلى أن المرشحين المستقلين الثلاثة الذين نجحوا من المنشقين عن الحزب الوطني سيعودون الى صفوفه داخل المجلس، ما يرفع عدد المقاعد التي حصل عليها إلى 87 مقعدا.. وبذلك تصل نسبة المقاعد التي حصل عليها الحزب الوطني في انتخابات الشورى إلى أكثر من 99% بعد حصول حزب التجمع الوطني الوحدوي المعارض على مقعد وحيد .

* انتخابات نقابة الصحفيين

النتائج : اعلن في التاسع عشر من تشرين الثاني عن نتائج انتخابات نقابة الصحفيين والتي فاز بها رئيس تحرير مجلة المصور السابق مكرم محمد احمد (موال للحكومة) بمنصب نقيب الصحافيين بينما تم انتخاب اربعة من المعارضة لعضوية مجلس نقابة الصحافيين الذي يضم 12 عضوا بعد انتخابات عاصفة مساء السبت (السابع عشر من تشرين الثاني).

اكتسح مرشحو الصحف المصرية الكبرى الانتخابات محققين الفوز بمنصب النقيب و10 مقاعد في مجلس النقابة وقد اعلنت اللجنة القضائية المكلفة الاشراف على النقابة فوز مكرم محمد احمد بمنصب النقيب بعد حصوله على اكثر من 3 الاف صوت بينما حصل منافسه الرئيسي رجائي الميرغني (معارضة) على اكثر من الف صوت كما اعلنت اللجنة فوز اربعة من المعارضة في انتخابات مجلس النقابة هم محمد عبد القدوس وصلاح عبد المقصود (اخوان مسلمون) ويحيي قلاش وجمال فهمي (ناصريان).

وفاز بعضوية المجلس صحافيان من الحزب الوطني الحاكم هما عبد المحسن سلامة ومحمد خراجة اضافة الى اربعة صحافيين مقربين من الحكومة : حاتم زكريا وجمال عبد الرحيم وهاني عماره وعلاء ثابت، واثنان مستقلان هما ياسر رزق وعبير سعدي.

وأدلى 3545 صحافيا بأصواتهم من بين 5006 صحافيين لهم حق التصويت، ويوجد في النقابة جدول لقيد الصحافيين الذين يعملون تحت التمرين ولا يحق لهم التصويت الا بعد انتقالهم الى جدول الصحافيين المشتغلين.

وفاز بعضوية مجلس النقابة محمد خراجة وهو عضو في المجلس المنتهية ولايته وهاني عمارة وعلاء ثابت من صحيفة الاهرام المسائي التي تصدر عن مؤسسة الاهرام وعبد المحسن سلامة من صحيفة الاهرام أهم وأقدم صحف المؤسسة كما وفاز من دار أخبار اليوم التي تملكها الدولة أيضا حاتم زكريا وهو عضو سابق في مجلس النقابة وعبير سعدي وياسر رزق ومحمد عبد القدوس. والاخيران عضوان في المجلس المنتهية ولايته. لكن عبد القدوس ينتمي الي الاخوان المسلمين وينشر مقالاته السياسية في صحف مستقلة وحزبية.

وفاز من مؤسسة دار التحرير للطبع والنشر التي تملكها الدولة أيضا يحيي قلاش السكرتير العام لمجلس النقابة المنتهية ولايته وجمال عبد الرحيم، وشغل المقعدان الباقيان جمال فهمي من صحيفة العربي الناطقة بلسان الحزب العربي الديمقراطي الناصري وصلاح عبد المقصود من صحيفة لواء الاسلام وهو عضو بارز في جماعة الاخوان المسلمين، ونافس علي عضوية المجلس 77 مرشحا من مختلف الصحف ومؤسسة الاهرام و دار أخبار اليوم و دار التحرير للطبع والنشر هي أكبر ثلاث مؤسسات صحافية في مصر.

* مبارك مرة اخرى لزعامة الحزب الوطني :

انطلقت في الثالث من تشرين الثاني فعاليات المؤتمر العام التاسع للحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) بإعادة انتخاب الرئيس المصري حسني مبارك رئيساً للحزب لمدة خمس سنوات جديدة بأغلبية 5248 صوتا مقابل تسعة أصوات من أصل أعضاء الحزب البالغ عددهم 6700 شخص ، وانتخب مبارك بطريق الاقتراع السري المباشر لأول مرة في تاريخ الحزب استنادا إلى التعديلات التي أجريت على النظام الداخلي، علما بأن الاقتراع تم دون وجود أي مرشح منافس.

تجدر الاشارة إلى أن الحزب الوطني يهيمن على80% تقريبا من مقاعد البرلمان المصري، بينما يشكل الإخوان المسلمون 20% من أعضائه منذ الانتخابات التشريعية الأخيرة عام 2005.

*الانتخابات الجامعية :

حسمت التزكية 60% من معركة الانتخابات الطلابية في الجامعات الحكومية وسط اتهامات طلاب ينتمون لتيارات سياسية معارضة بإقصاء الأجهزة الأمنية لهم عن خوض هذه الانتخابات، وباستخدام طرق وأساليب قانونية تعتمد على عدم منح المرشحين إيصالات معتمدة، تثبت تقدمهم أصلا لخوض الانتخابات، بالإضافة إلى دفع عشرات الطلاب للطعن في زملائهم المرشحين، واستبعادهم من القوائم، وتوقيع عقوبات استباقية على جميع الطلاب النشطين.

وذكر معارضون أن خطة الأجهزة الإدارية والأمنية كانت تهدف إلى استبعاد الجامعات المعارضين من خلال إجراءات قانونية، تحرمهم من اللجوء للقضاء، واستصدار أحكام تحرمهم من خوض الانتخابات وفرضت قوات الأمن المصرية حصارا حول الجامعات ولم يمنع ذلك الطلاب من تنظيم مظاهرات في عدد منها، ومنها جامعات القاهرة وحلوان وأسيوط، فيما بدأت أعمال التصويت بصورة منظمة، وتقدم رؤساء الجامعات مسيرات طلابية مؤيدة للطلاب المرشحين ومشجعة للمشاركة في الانتخابات.

وعلى الرغم من أن اللائحة الطلابية الجديدة لم تطبق على الانتخابات بسبب عدم صدورها بعد، كشفت التقارير الرسمية لوزارة التعليم العالي عن احجام الطلاب عن التقدم للمنافسة على بعض اللجان، وسيتم شغلها بالتعيين وكشفت التقارير نفسها عن انخفاض أعداد المرشحين بنسب تتراوح بين 20% و40%.

جامعات :

– جامعة الزقازيق: اعتصم مائة طالب في كلية الهندسة أمام مكتب العميد، للمطالبة بعودة المشطوبين، وفي جامعة عين شمس احتجز حرس كلية التجارة ثلاثة من الطلاب الإسلاميين في أثناء قيامهم بتوزيع البرنامج الانتخابي، واستمر احتجازهم ثلاث ساعات، بعد أن استولى الحرس على كل المطبوعات التي كانت في حوزتهم.

– قال نائب رئيس جامعة عين شمس الدكتور عاطف العوام إن الجامعة لم تستبعد أي طالب من قوائم الانتخابات، إلا في حالة عدم استيفائه شروط الترشيح ومن ضمنها حسن الخلق والسمعة الطيبة وتسديد الرسوم، بالإضافة إلى أن لا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة مقيدة للحرية.

– رئيس جامعة القاهرة الدكتور علي عبد الرحمن، قال : إن الجامعة لن تتدخل في استبعاد أي طالب ولكن هناك شروط يجب توافرها، وأوضح أن عدد الطعون بلغ 306 طعون في مختلف الكليات، وأضاف أن الجامعة تتبع أسلوب الشفافية.

البرلمان والتجاوزات في الانتخابات: تقدم نواب معارضون ومستقلون، وخصوصاً من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين، بأسئلة وطلبات إحاطة لكل من رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي حول ما اعتبروه إهدارا لحقوق الطلاب الدستورية في حرية اختيار ممثليهم في الاتحادات الطلابية.

* دعوات لتغيير القانون الانتخابي :

قال معارضون ان هنالك ضرورة لتعديل قانون الإدارة المحلية، بما يسمح بانتخاب كل مجالس الحكم المحلي الشعبي بالانتخاب المباشر، وتحت إشراف قضائي كامل يمنع التزوير، ويضم كل التيارات والقوى السياسية في مصر، وانتخاب المحافظين ورؤساء المراكز والأحياء والقرى والمدن والعمد، ودعم سلطات المجالس الشعبية المحلية وأحكام الرقابة التي تمارسها على الأجهزة التنفيذية وأن انتشار ظاهرة الفساد في إدارات الحكم المحلي يعود إلى غياب الشفافية والديمقراطية وسيطرة الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) على المجالس الشعبية المحلية منذ السبعينات، ما أدى إلى انعدام الرقابة الشعبية الحقيقية.

* الانتخابات المحلية :

قرر المكتب السياسي للحزب الناصري، خوض انتخابات المحليات، التي ستجري في أبريل من العام المقبل وقد كان الحزب قد قرر مقاطعة جميع أنواع الانتخابات بعد التعديلات الدستورية، ووصل الأمر إلى حد وصف ضياء الدين داوود رئيس الحزب، المشاركة في الانتخابات بـ" العبط".

وقال محسن عطية، أمين التنظيم، إن الحزب أبلغ جميع أمناء المحافظات، باختيار المرشحين حتى يتم دعمهم من الآن وتجهيز الملصقات الورقية والمطبوعات و أن أعضاء المكتب السياسي، اتخذوا قرار المشاركة بعد تعديل قانون المحليات، الذي ستستعيد المحليات من خلاله دورها المؤثر، الذي كانت عليه في السابق، مشيراً إلي أن الحزب لن يتحالف مع الإخوان في تلك الانتخابات.

الفصل الثاني عشر: نشاطات الشبكة العربية لمراقبة الانتخابات خلال عام 2007

تنوعت نشاطات الشبكة العربية لمراقبة الانتخابات خلال عام 2007 مابين اقامة دورات تدريبية حول مراقبة الانتخابات في عدد من الاقطار العربية او باصدار كتاباً عن النظم الانتخابية في العالم او باعداد فرقها الرقابية تقارير اولية حول بعض الاستحقاقات الانتخابية التي جرت خلال العام المنصرم .

كانون ثاني : اختتم مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، دورة تدريبية حول مراقبة الانتخابات لمنظمات المجتمع المدني السورية.

وشارك في الدورة، (14) مشاركاً ومشاركة، وعقدة في النصف الثاني من كانون الاول /ديسمبر 2007 واستمرت لمدة يومين على التوالي، وينتمي المشاركون إلى (10) منظمات ومؤسسات مجتمع مدني في سوريا، و تناولت الدورة الحريات الأساسية في الدستور السوري، والمباح والمحاسب عليه في التشريعات السورية، وعملية مراقبة أداء الاعلام في تغطية الانتخابات، وكيفية كتابة الخبر أو البيان الصحفي في مجال الانتخابات، والمعايير الدولية للإنتخابات من منظور حقوق الإنسان، وعملية مراقبة الانتخابات قبل وأثناء وبعد يوم الاقتراع.

ويذكر أن المركز قدّ نظّم منذ تأسيسه (229) دورة تدريبية في مختلف قضايا حقوق الإنسان، وشارك فيها ما يربو عن (6674) مشاركة ومشارك من مختلف محافظات الأردن والدول العربية الشقيقة.

آيار :

اختتمت في عمان الدورة الأولى والثانية حول مراقبة الانتخابات لمنظمات المجتمع المدني الأردنية، وشارك فيها (35) مشارك ومشاركة من أعضاء الجمعيات الأعضاء في التحالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني. بالتعاون مع مركزعمان لدراسات حقوق الإنسان، كما عقد مجلس إدارة شبكة الانتخابات في العالم العربي التي أنشئت بمبادرة من مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ، اجتماعه الثاني في الدوحة يوم السابع والعشرين من آيار بحضور 15 عضواً ، وجرى خلال الاجتماع مناقشة نشاطات الشبكة خلال الأشهر الستة الماضية ، وثمّن المجلس تجربة الشبكة في مراقبة الانتخابات في موريتانيا ، وكذلك التجربة الموريتانية في إجراء انتخابات حرة ونزيهة ، مؤكدا على أهمية تطوير الموقع الإلكتروني للشبكة والخطوط العامة

لإستراتيجيتها ووضع خطة عمل لها حتى نهاية هذا العام ومواصلة إصدار النشرة الشهرية للمراقب الإنتخابي والتأكيد على أهمية إعداد فرق مراقبة محلية للانتخابات القادمة في كل من المغرب والاردن. وحدد المجلس عدداً من الأنشطة الأخرى لبناء قدرات الجمعيات الأعضاء في الشبكة لتفعيل دورها في مختلف مجالات الانتخابات من زاوية حملات كسب التأييد لتعديل النظم والقوانين الانتخابية ، وإعداد دراسات حول قياس اثر الإنتخابات على التطور الديمقراطي في مختلف البلدان العربية ودعم مشاركة الشباب والمرأة ودور وسائل الإعلام في الانتخابات الحرة النزيهة. كما أقر القبول المبدئي لعضوية بعض المنظمات العربية في الشبكة ، ويذكران شبكة الانتخابات في العالم العربي أنشئت في تموز من العام الحالي 2006 ، وتضم 45 منظمة ومؤسسة مجتمع مدني عربية من 15 دولة عربية وقد أقرت في مؤتمرها الأول اعتماد الإسم الرسمي لها ليصبح "شبكة الانتخابات في العالم العربي" واختصاره ENARA، وموقعها الإلكتروني www.intekhabat.org.

وقد قررت شبكة الانتخابات في العالم العربي تقديم جائزة الانجاز الديمقراطي لرئيس المجلس العسكري السابق في موريتانيا العقيد اعلي ولد فال ، وذلك للدور الذي لعبه الرئيس فال لضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في موريتانيا تم فيها تحقيق مبدأ تداول السلطة في البلاد لأول مرة في تاريخها.

وجاءت فكرة منح الرئيس الموريتاني فال الجائزة خلال الإجتماع الذي عقدته شبكة الانتخابات في العالم العربي في قطر على هامش الملتقى الثاني للديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي. وقال الدكتور نظام عساف، رئيس شبكة الانتخابات في العالم العربي أن" الشبكة تهدف من وراء منح هذه الجائزة الى تثمين دور الرئيس الموريتاني السابق في إجراء انتخابات نزيهة في موريتانيا ، وتحقيق مبدأ تداول السلطة في البلاد بصورة سلمية بعد كل ما عانته من انقلابات عسكرية منذ استقلالها".

حزيران : اختتمت في عمان خلال شهر حزيران دورتي مراقبة الانتخابات النيابية في الأردن والتي شارك في كل منها (15) مشاركا ومشاركة من أعضاء الجمعيات والمؤسسات الأعضاء في التحالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني واشتملت الدورتين على جلسات تدريبية حول مراقبة الانتخابات و الحملات الدعائية والاعلامية ، وقانون الانتخابات ودور المراقب أثناء الاقتراع ، والإغلاق ، والعد ، والفرز ، وإعلان النتائج ، وتوظيب المواد الانتخابية ونقلها ، وقواعد سلوك المراقب المحلي ، إضافة إلى عرض لتجربة مراقبة انتخابية عملية جرت في اليمن الشقيق ، وتطبيقات عملية على مراقبة الانتخابات ، وإعداد التقارير في مجال المراقبة المحلية للانتخابات.

الدورة الثالثة والتي نظمها المنتدى الوطني للشباب والثقافة (شباب الأردن)، بالتعاون مع التحالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني، ومركز عمان لدراسات حقوق الإنسان قام فيها السيد محمود حشمة، نائب رئيس المنتدى الوطني، بتسليم شهادات التخريج للمشاركين فيها ، مشيداً بالجهود المبذولة للاستعداد لمراقبة الانتخابات من قبل تحالف منظمات المجتمع المدني، موضحاً أن للشباب دور كبير في المشاركة في الانتخابات بفعالية وبضمنها المشاركة في مراقبة هذه الانتخابات لضمان نزاهتها وتحفيز المشاركة الواسعة فيها من قبل المواطنين ومن أجل المساهمة في اشاعة النهج الديمقراطي في حياة المجتمع والدولة، مبيناً أن

المنتدى الوطني للشباب والثقافة سيشارك بعدد كبير من الشباب ضمن فريق المراقبة المحلي الذي يعدة التحالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني.

اما الدورة الرابعة والتي نظمها مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان بالتعاون مع التحالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني تضمنت ذات الفقرات التي احتوتها الدورة الثالثة وقد قام الدكتور نظام عساف / مدير مركز عمان بتسليم شهادات التخريج للمشاركين في الدورة ، مشيداً بالجهود المبذولة على المستويين الرسمي والاهلي للاستعداد للانتخابات بما فيها الاستعدادات الجارية من قبل التحالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني ومن قبل المركز الوطني وربما غيره من المؤسسات لمراقبة الانتخابات النيابية وربما البلدية أيضا ، موضحاً أن التحالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني باعتباره تحالفاً مستقلاً سيعد فريقاً كبيراً من المراقبين المحليين ، مبيناً أنه لا يوجد ما يمنع في قانون الانتخابات من القيام بهذه المراقبة. ويذكر بأن التحالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني يضم في عضويته (11) منظمة مجتمع مدني مستقلة وهي: المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، والمنتدى الوطني للشباب والثقافة ، وجمعية السيدات العاملات ، والجمعية الثقافية للشباب والطفولة ، وجمعية حقوق الطفل الأردنية "حق" ، وجمعية الحقوقيين الأردنيين ، منظمة العفو الدولية ، ومركز الاعلاميات العربيات ، ومركز عمان لحقوق الإنسان ، والجمعية الأردنية لحقوق الإنسان ، وجمعية النساء العربيات. وتجدر الاشارة أن مركز عمان قد نظم منذ تأسيسه قبل ثمانية أعوام (36) دورة في مجال الانتخابات ومراقبتها من أصل (242) دورة في مختلف مجالات حقوق الإنسان شارك فيها (6919) مشاركا ومشاركة من الأردن وباقي الدول العربية ، كما بادر المركز قبل عامين إلى تأسيس شبكة الانتخابات في العالم العربي وعقدت مؤتمرها التأسيسي في عمان العام الماضي ، وأصبحت تضم الآن في عضويتها (54) مؤسسة من (15) دولة عربية.

تموز : قام مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ومع اقتراب الانتخابات البلدية الأردنية عبر شهر تموز وأستكمالاً لدوراته التدريبية في مجال مراقبة الانتخابات ، بتخريج ثلاث دورات تدريبية هي الدورة الخامسة والسادسة والسابعة في مناطق المفرق وجرش وبمشاركة واسعة.

الدورة الخامسة: اختتمت في مدينة جرش الدورة الخامسة حول مراقبة الانتخابات النيابية الأردنية، واستمرت لمدة يومين، وشارك فيها (24) مشارك ومشاركة من أعضاء الجمعيات ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ونظمها مركز القيروان الثقافي، بالتعاون مع مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، والتحالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني.

في محافظة المفرق اختتمت ، الدورة السادسة والسابعة حول مراقبة الانتخابات النيابية الأردنية، واستمرت لمدة يومين، شارك في السادسة (20) مشارك ومشاركة في حين شارك في السابعة (14) مشارك ومشاركة من أعضاء الجمعيات ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني ونظمها مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، والتحالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني، بالتعاون مع منتدى الحسين الثقافي في مدينة الخالدية .

إشتلمت الدورات الثلاث على جلسات تدريبية تضمنت: لماذا مراقبة الانتخابات؟، ومراقبة الحملات الدعائية والاعلامية، وقانون الانتخابات الأردني، وعملية مراقبة الانتخابات ودور المراقب أثناء الإفتتاح، والإقتراع، والإغلاق، والعد، والفرز، وإعلان النتائج، وتوظيب المواد الانتخابية ونقلها، وقواعد سلوك المراقب المحلي، إضافة إلى عرض لتجربة مراقبة انتخابية عملية جرت في اليمن الشقيق، وتطبيقات عملية على مراقبة الانتخابات، وإعداد التقارير في مجال المراقبة المحلية للانتخابات.

أب : تميزت الشبكة العربية لمراقبة الانتخابات في العالم العربي عبر شهر آب بتنوع نشاطاتها ، حيث اصدر مركز عمان كتاباً بعنوان النظم الانتخابية في العالم ، كما وصدر تقريراً موسعاً عن الانتخابات البلدية الأردنية التي جرت نهاية تموز المنصرم ، وإختتم المركز دورتين لمراقبة الانتخابات النيابية المتوقع إجرائها منتصف تشرين الثاني المقبل.

كما واصدر في عمان عن مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان كتاباً بعنوان "النظم الانتخابية في العالم"، يتضمن بين دفتيه أحدى عشرة فصلاً ويقع الكتاب في (248) صفحة من القطع المتوسط. تأليف إثني عشر أستاذاً جامعياً من الأردن والعراق وفلسطين.

واختتمت في مدينة عمان الدورة الثامنة حول مراقبة الانتخابات النيابية الأردنية، واستمرت لمدة يومين، وشارك فيها (28) مشارك ومشاركة من أعضاء جمعيات التحالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني وبتنظيم من الجمعية الثقافية للشباب والطفولة بالتعاون مع مركز عمان لدراسات حقوق الانسان والتحالف الاردني لمنظمات المجتمع المدني ، وقام الدكتور عدنان الطوباسي رئيس الجمعية الثقافية للشباب والطفولة بتسليم المشاركين شهادات التخرج من الدورة، مؤكدا أن التحالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني ستواصل إعداد المراقبين المحليين للانتخابات النيابية.

وفي محافظة المفرق اختتمت الدورة التاسعة حول مراقبة الانتخابات النيابية الأردنية، واستمرت لمدة يومين، وشارك فيها (29) مشارك ومشاركة من أعضاء الجمعيات ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني وبتنظيم من مركز عمان لدراسات حقوق الانسان والتحالف الاردني لمنظمات المجتمع المدني بالتعاون مع شباب المفرق .

كما واصدر مركز عمان تقرير عن الانتخابات البلدية الأردنية ذكر فيه الإطار القانوني للإنتخابات وأبرز ما تضمنه قانون 2007 من تعديلات وكيفية إدارة الانتخابات وما يتعلق بالدوائر الانتخابية ونزاهة الانتخابات وفي نهاية التقرير تم ذكر التوصيات .

أيلول : تنوعت نشاطات الشبكة العربية لمراقبة الانتخابات عبر شهر أيلول مابين تخريج الدورة العاشرة لمراقبة الانتخابات النيابية الاردنية والمشاركة بتنظيم ندوة حول الاصلاح السياسي ، كما وسجل وفد من الشبكة ملاحظته حول الانتخابات التشريعية المغربية التي جرت في السابع من أيلول المنصرم .

حيث اختتمت في محافظة جرش، الدورة العاشرة حول مراقبة الانتخابات النيابية الأردنية، واستمرت لمدة يومين، وشارك فيها (21) مشارك ومشاركة من أعضاء الجمعيات ومؤسسات ومنظمات المجتمع المدني.

المحامي زهاء المجالي أثناء إحدى الجلسات التدريبيةواشتملت الدورة التي نظمها، التحالف الأردني لمنظمات المجتمع المدني ومركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، بالتعاون مع جمعية أصدقاء التنمية والاستثمار، على جلسات تدريبية تضمنت: الانتخابات وحقوق الإنسان وأهمية المراقبة، وقانون الانتخابات الأردني ومراقبة الانتخابات، وعملية مراقبة الانتخابات ودور المراقب أثناء الإفتتاح، والإقتراع، والإغلاق، والعد، والفرز، وإعلان النتائج، وتوظيب المواد الانتخابية ونقلها، وقواعد سلوك المراقب المحلي، إضافة إلى عرض لتجربة مراقبة انتخابية عملية جرت في اليمن الشقيق، وتطبيقات عملية على مراقبة الانتخابات، وإعداد التقارير في مجال المراقبة المحلية للانتخابات كما ونظم مركز عمان ندوة حول الاصلاح السياسي.

وبدعوة من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان شارك وفد من الشبكة الانتخابات في العالم العربي في متابعة وملاحظة الانتخابات التشريعية في مدينتي الدار البيضاء والرباط منذ 3 سبتمبر/أيلول 2007 حتى السابع من سبتمبر/أيلول 2007 يوم الاقتراع.

تشرين أول :تمثلت نشاطات الشبكة لشهر تشرين أول بتنظيم مركز عمان لدراسات حقوق الانسان ثلاث دورات تدريبية حول حقوق الانسان والانتخابات .

نظم مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان على مدار شهر تشرين أول، ثلاث دورات تثقيفية في مجال حقوق الإنسان والانتخابات، شارك فيها (136) طالباً وطالبة وتناولت الدورات التدريب على المفاهيم الأساسية لحقوق الإنسان، وماهية الانتخابات، والمعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة، وآلية الانتخاب، وقانون الانتخاب الأردني. بالتعاون مع مدارس الاتحاد والقويسمة وأبو علندا الثانوية الشاملة للبنات، والمدرسة المهنية وإناث الزهور الإعدادية.

وقام بالتدريب في الدورة الاولى المحامي الدكتور مصطفى ياغي، عضو وحدة التدريب في مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان ، وفي الدورتين الثانية والثالثة قام محمد سرسك، منسق وحدة الشباب والطلبة وعضو وحدة التدريب في مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان بالتدريب كما ونظم المركز اربع دورات تثقيفية في مجال حقوق الانسان والانتخابات واستفاد من الدورة 25 طالبا وطالبة من جامعة فيلادلفيا و 15 طالبا وطالبة من جامعة اليرموك و30 طالبا وطالبة من جامعة مؤتة و25 طالبا وطالبة من جامعة العلوم والتكنولوجيا.

وتناولت الدورات التدريبية التي شارك فيها مدربون اردنيون مواضيع التدريب على المفاهيم الاساسية لحقوق الانسان وماهية الانتخابات والمعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة والية الانتخاب وقانون الانتخاب الاردني.

شهر تشرين ثاني : تمثلت نشاطات الشبكة العربية لمراقبة الانتخابات بالتقرير الاولي الذي اعده فريق الرقابة التابع للشبكة حول انتخابات مجلس النواب الاردني الخامس عشر كما واصدر مركز عمان لدراسات حقــوق الانسان تقريراً بعنوان " ملاحظات حول انتخابات مجلس النواب الأردني الخامس عــشر" تكــون مــن 23 صفحة، وعالج قانون الإنتخابات و أنظمة الانتخابات المعمول بها في المملكة الأردنية الهاشــمية، و حــاول تحليل و استنتاج أثر كلٍ من الإجراءات المتبعة في العملية الانتخابية على نتائج الانتخابات مستنداً في التقرير إلى المعايير الدولية الخاصة بالرقابة على الانتخابات، ومراحل العملية الانتخابية بدءاً من البيئة القانونية التي تُجرى فيها الانتخابات، و إعداد سجلات الناخبين، و تحديد الدوائر الانتخابية و عدد المقاعد فيهــا، مــروراً بالترشح و الحصص المحددة التي مُنحت للنساء و الأقليات، ثم كيفية تعامل وسائل الإعلام و لا سيما الرسمية منها مع العملية الانتخابية، و انتهاءاً بآليات الرقابة المتبعة و الطعون الانتخابية.

اضافة الى الدورات التدريبية والتثقيفية حول حقوق الانسان والانتخابات والتي قام بها المركز على مدار شهر تشرين الثاني .